إتحاف المريد

بمعرفة التوحيد

بقلم

الدكتور إبراهيم بن محمد البريكان

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالدمام

قسم الدراسات الإسلامية



إتحاف المريد بمعرفة التوحيد

بقلم

الدكتور إبراهيم بن محمد البريكان

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالدمام
قسم الدراسات الإسلامية



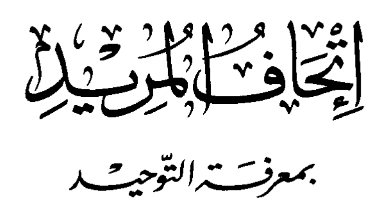
دار السنة

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م



المملكة العربية السعودية
الخبر: ص. ب. ٣٠٧٤٤ ـ الرمز البريدي ٣١٩٥٢
هاتف وفاكس ٨٩٤٦٧٤٩


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة


إتحاف المريد
بمعرفة التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي المؤمنين، وأشهد أن محمد رسول الله ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ومن تبعهم واقتفى أثرهم وتابعهم إلى يوم يبعثون أما بعد: فإن من أعظم ما يتنافس فيه المتنافسون تحقيق التوحيد لرب العالمين ومن هنا جاء عناية ربنا به حيث أرسل به رسله وأنزل به كتبه ورتب عليه السعادة في الدنيا والآخرة وجعله الغاية من خلق مخلوقاته والحكمة في ما شرعه وقدره وكان رسوله الخاتم ﷺ أكمل رسله له بياناً وأعظمهم في إيضاحة ظهوراً فقضى في مكة المكرمة ثلاثة عشرة سنة يدعوا إليه ويركز على بيانه وذلك لأنه أس الأحكام الشرعية وأساس الديانة المحمدية ولم يزل ﷺ يوالي بيانه في المدينة حتى ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ولم يزل أتباع هذا الدين ممن سلمت عقائدهم وانطوت على الحق قلوبهم وأبصرته أفئدتهم يدعون إليه ويظهرون أحكامه ويعلون مناره ويخاطبون كل زمن بلغته التي يفهم بها ويشرحون جزئياته باللسان الذي يدركون به هذا وإن قامت الدواعي على ذلك في الأزمان الغابرات فإن قيامها في هذا الزمان أكمل لما يعانيه الكثير من المسلمين من تخبط في فهم حقائقه وإدراك مقاصده ومن هنا رأيت أن أنتظم في سلك عقد من تقدمني من الماضين وإن كنت ليس مثلهم ولا مقارباً لمن يوجد من العلماء الأعلام في هذا الزمان بعدهم لكن إدراكي لحاجة الأمة لشرح

معالم التوحيد وتحديد مقاصده وشرحه بالأساليب المناسبة وتلخيص أفكاره وتسهيل جزئياته دعتني لأن أكتب هذا البحث المختصر معتمداً في ذلك على كلام أئمتنا الأعلام وعلمائنا الأفذاذ لعلي أنضم في عقد من شارك في الدفاع عن هذا الدين ولو بأقل القليل سائلاً المولى القدير أن أكون وفقت فيما كتبت إلى الصواب في القول والعمل وأن يكون هذا البحث وأمثاله مما كتبته زلفى لي بين يدي الله يوم المعاد وأنا إذ كتبت هذا لا أدعي أني قد أحصيت مفردات التوحيد ولا جميع مقاصده ولكن شاركت بما هو تحت طاقتي ويدخل في قدرتي والله المسؤول أن ينفع به وبأمثاله آمين.

كتبه
د. إبراهيم بن محمد البريكان
كلية المعلمين بالدمام
قسم الدراسات الإسلامية
ص. ب (٢٣٧٥)

التمهيد

تعريف علم التوحيد:

التوحيد لغة: مصدر وحّد توحيداً وهو الانفراد ومنه توحّد برأيه تفرد به وأوحده الله جعله واحد زمانه[1].

وهو باعتباره مصدراً يكون معناه شرعاً هو إفراد الله بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته[2].

وأما باعتباره لقب على علم معين اسمه علم التوحيد:

فهو علم يقتدر به على إثبات العقائد الإسلامية بالأدلة الشرعية اليقينية[3].

وهو بهذا الاعتبار بمعنى علم العقيدة وإنما سمي علم التوحيد لتضمنه إثبات وحدة الله في عبادته وربوبيته وأسمائه وصفاته وسمي علم عقيدة لانعقاد القلب على الإيمان به فلا مجال للشك والأوهام والظنون في حقائقه ومفرداته.

موضوع علم التوحيد:

العقائد الإسلامية من جهة إقامة الأدلة الشرعية عليها ودفع الشبهة

---

(١) قارن مختار الصحاح ص(٢٩٦) حرف الواو مادة و ح د.

(٢) انظر لوامع الأنوار البهية (١/٥٧).

(٣) لوامع الأنوار البهية (١/٤) انظر المواقف (٧).

عن حقائقها وهو قدر زائد على مجرد الإيمان القلبي[1].

فائدة علم التوحيد وثمرته[2]:

أولاً: سلامة عقائد القلوب بتخليصها من شوائب الشرك والكفر والإلحاد والنفاق والفسق الاعتقادي منها والعملي.

ثانياً: تحقيق مقصد الوجود بعبادة الله سبحانه وإثبات حقوق الألوهية والربوبية وما يجب له جل وعلا من إثبات صفاته وأسمائه وأفعاله.

ثالثاً: دفع الشبه الواردة من أعداء هذه العقيدة وبيان فسادها حتى تسلم من كل معارض.

رابعاً: تحصيل ثواب الله المترتب على اعتقادها والدفاع عنها.

خامساً: تحصيل الملكة الكاملة في القدرة على تقرير حقائق العقيدة بالأدلة الشرعية والمران على أساليب الدفاع عنها.

حكم تعلم علم التوحيد:

أ ـ الإيمان بما جاء به الرسول عاماً مجملاً على معنى التصديق بكل ما جاء عن الله في خبره الصادق والإيمان بما جاء به الرسول عن ربه عز وجل بلا طلب لتفصيل مفردات العقيدة وحقائقها بل يؤمن به علمه أو لم يعلمه فيكفي في ذلك العزم المؤكد على تصديق بما جاء في الكتاب والسنة واستقرار صدق خبرهما في النفس بحيث لو أمر باعتقاد شيء غير ما يعلمه لرده ولم يجد في نفسه ما يعارض تصديقه كما هو الحال في قول أبي بكر رضي الله عنه في خبر الإسراء (لو قال هذا فهو صادق).

---

(١) انظر المواقف (٧).

(٢) انظر المواقف (٨).

ب - الإيمان بما جاء عن الله ورسوله ﷺ على سبيل التفصيل فهذا واجب على الكفاية بمعنى أنه فرض كفاية يجب على الأئمة ممثلة في حكامها الشرعيين إيجاد من يتخصص في العلم بذلك (لأنه داخل في تبليغ ما جاء به الرسول وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ونحو ذلك مما أوجبه على المؤمنين)[1].

ج - وكل ما يدخل تحت قدرة المكلف من هذه العقيدة فهو فرض عين عليه فيجب على من وجدت فيه القدرة على فهم المسائل أن يكون عالماً بها وإن كان الواجب عليه فيما لا يستطيعه على التفصيل أن يؤمن به إجمالاً[2].

واضع علم التوحيد:

هو الله سبحانه وتعالى والرسول ﷺ تابع له إذ هو لا ينطق عن الهوى فكلامه وحي من الله وأول من ألف فيه هو أبو حنيفة حيث وضع فيه كتاب (الفقه الأكبر). على خلاف في ذلك.

استمداده ومصادره[3]:

أ - الحس وهو ما يعرف بقياس الغائب على الشاهد ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل (١/ ٥١، ٥٢).
(٢) انظر مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٥٧) لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٦٧، ٢٧٢).
(٣) انظر بيان الجهمية (٢/ ٥٣٩) ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٢٤) طريق الوصول إلى العلم المأمول (٢٢٠). لوامع الأنوار السنية (١/ ١٥٢) طبعة الرشد.

وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾[1].

ب ـ **الاستنتاج العقلي**: وذلك بالاستدلال بموازين العقل وقياساته ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[2].

ج ـ **الفطرة البشرية**: وهي الأمور التي تعتبر من المعلومات الأولية عند الإنسان بحيث لا يحتاج في إدراكها إلى الاستدلال بل مجرد ورودها على العقل يوجب ذلك عليه التسليم بها وهي ضرورة قلبية.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾[3]. وقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

د ـ **الخبر الصادق**: وهو ما وافقت النسبة الكلامية فيه الواقع وهو أربعة أنواع:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الحديث المتواتر.

٣ ـ الحديث المشهور والمستفيض.

٤ ـ الحديث الآحاد والحق أنه حجة في باب العقائد خلافاً لجمهور المتكلمين.

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٦٣، ١٦٤).
(٢) سورة الطور: الآية (٣٥).
(٣) سورة الأعراف: الآية (١٧٢).
(٤) سورة الروم: الآية (٣٠).

٥ ـ التقليد بالنسبة لمن حصل العلم بالعقيدة الصحيحة عن طريقه لأن الله لم يذم التقليد في الحق بل ذم التقليد في الباطل وإن كان المشروع له طلب الدليل لأن التقليد غير مأمون العاقبة لكنه لعجزه عن الاستدلال اكتفى بالتقليد في الحق منه كما قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[(١)]. وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[(٢)].

فضله وأهميته ومنزلته بين علوم الشريعة:

وتبين أهميته بالأمور التالية[(٣)]:

أولاً: كونه أشرف العلوم الإسلامية لأن العلم يعظم ويشرف ويبين فضله بحسب شرف موضوعه وفضله وعظمه، وقد تقدم أن موضوعه البحث فيما يجب لله من توحيده في عبادته وربوبيته وأسمائه وصفاته وهو أشرف موضوع على الإطلاق.[(٣)]

ثانياً: لترتب سعادة الدنيا والآخرة على تحقيقه (فلا صلاح للعباد ولا فلاح ولا نجاة من خزي الدنيا وعذاب الآخرة إلا بمعرفته)[(٣)].

ثالثاً: لأنه أول واجب على العبد فإنه أول ما يجب على العبد هو التوحيد في الألوهية والربوبية والأسماء والصفات.

رابعاً: لأنه الطريق لمعرفة الله غاية المعارف وأفضل القربات فما تقرب العباد لله بمثل تقربهم بمعرفته تعالى على سبيل الكمال فإن إيمان العبد يعظم بحسب كمالها في نفسه وتعظيمه لربه في قلبه بمحبته ورجاء ما عنده والخوف من عذابه.

---

(١) سورة التغابن: الآية (١٦).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨٦).

(٣) انظر شرح الطحاوية لأبي العز ص(٨ ـ ١٠، ١٨) (١٨، ١٩).

خامساً: لأنه الغاية من خلق الحق كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[1].

سادساً: لأنه الأمر الذي من أجله أرسل الرسل وأنزلت الكتب وانقسم الناس بسببه إلى أشقياء وسعداء وخلقت من أجله الجنة والنار، وقامت القيامة ووضعت الموازين وأقيم الحساب وأعلن الجهاد. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[2].

سابعاً: ولأنه حياة القلوب ولذة النفوس وحاجة العباد له فوق كل حاجة وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة إذ هو مقيم للفكر ومسدد للرأي ومكمل للعقل ومصحح للتصور.

ثامناً: لأنه يحرر العباد من رق الطاغوت وذل العبودية للخلق كما قال الله عن فرعون: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ﴾[3].

الغاية المطلوبة من دراسته:

١ ـ الخروج من ربقة التقليد إلى الاستدلال فيكون المسلم من مسلمة الاختيار الذي اعتنق ما يعلمه ويدركه فآمن عن قناعة وتسليم.

٢ ـ الدفاع عن الإسلام وعقيدته برد الشبهة وإثبات الحق.

٣ ـ تصحيح التصورات الخاطئة حول الله والكون والحياة وعلاقة كل منها بالآخر.

مسائلة:

هي قضايا كلية تبحث فيه تكون مما يدخل في نطاق العقيدة فهو علم كلي ولذا يقال له علم أصول الدين.

---

(١) سورة الذاريات: الآية (٥٦).

(٢) سورة النحل: الآية (٣٦).

(٣) سورة الزخرف: الآية (٥٤).

نشأة علم التوحيد[1]:

أولاً: عرف علم التوحيد بمعناه المصدري المتضمن لإفراد الله بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات في زمن النبي ﷺ فقد مكث في مكة ثلاث عشرة سنة يدعو إليه ويبصر الناس بمقاصده ومراميه ويعلمهم حدوده وقيوده ويبين ما يضاده.

وقد سار الرسول ﷺ على هذا المنهج في المدينة فما أن تحدث حادثة أو يحزب بالمسلمين أمر يحتاج إلى بيان عقدي إلا والرسول ﷺ يفصل في أمره وتنزل آيات الله بتقريره وإيضاح أطرافه ولم يتوف الرسول ﷺ حتى أكمل الله له هذا الجانب وبينه أكمل بيان فلم يدع لأحد فيه مقالاً.

كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2] وكماله يعم أصول الدين وفروعه وإن كانت الدواعي قائمة على الاهتمام بالتوحيد أكمل من غيره.

ثانياً: وجرى الصحابة على ما جاءهم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولم يكن عندهم ما يستدل به إلا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومضى عصرهم على الوفاق في أصول الدين وعلى الإيمان بالله رباً وإلهاً له الأسماء الحسنى والصفات العلى، ولم يؤثر عنهم أنهم رجعوا فيما يتعلق بالمطالب الإلهية إلى شيء من الأقيسة المنطقية أو الموازين الفلسفية.

فلم يدونوا شيئاً في التوحيد لكمال العربية التي هي مفتاح الفهم

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين (١/ ٩ ـ ٢٧) انظر بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٩) الحموية من النفائس (٩٨) مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٢٢ وما بعدها) التبصير في الدين (١٩ ـ ٢٢) تاريخ الفرق الإسلامية (١٢ ـ ٤٠).

(٢) سورة المائدة: الآية (٣).

لكتاب الله المنزل بلغتهم ولعدم ورد الشبه على الناس في شيء من ذلك فلم يحتاجوا إلى التدوين.

ثالثاً: حتى انتهى الأمر إلى المائة الثانية من الهجرة حيث جاء معبد بن عبد الله الجهني البصري فتكلم في شيء من القدر أخذه عن نصراني اسمه سوس كان يقطن العراق فكان معبد هذا أول من تكلم في القدر ثم إنه قدم المدينة وأخذ ينشر مذهبه بين الناس حتى شغلهم به، ولما علم علماء الصحابة والتابعين بأمره حذروا الناس منه فأعلن ابن عمر رضي الله عنهما البراءة منه لما علم بأمره وروى أن الحسن كان يقول: إياكم ومعبداً فإنه ضال مضل. وروي أن مسلم بن يسار كان إلى سارية في المسجد ويقول إن معبداً يقول بقول النصارى حتى انتهى أمر معبد إلى عبد الملك بن مروان سنة ثمانين فقتله وصلبه بدمشق.

وقد أخذ هذا المذهب عن معبد الجهني غيلان بن مروان الدمشقي فقال في القدر خيره وشره أنه من العبد.

وقد انتهت فتنته على يد هشام بن عبد الملك بن مروان حيث أمر بقطع يديه ورجليه. وفي أواخر هذه المائة خرج الجعد بن درهم مؤدب مروان بن الحكم آخر خلفاء بني أمية داعية إلى إنكار القدر والصفات وأنواع من منكرات الاعتقاد. وكان قد عاش في حران وكان يسكنها طوائف من اليهود والنصارى والصابئين بقايا مما كان على دين النمروذ فدعا إلى بدعته وقال إن الله لم يكلم موسى تكليماً ولم يتخذ إبراهيم عليه السلام خليلاً، ثم انتهى الأمر إلى أن طلبه مروان بن الحكم الأموي فهرب ثم قبض عليه خالد بن عبد الله القسري فذبحه صباح عيد الأضحى قائلاً على المنبر (أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم فإنه ادعى أن الله لم يكلم موسى تكليماً ولم يتخذ إبراهيم خليلاً) ثم نزل على المنبر وذبحه

فحسبت في حسناته، وأخذ هذه البدع التي دعي إليها الجهم بن صفوان الترمذي فقال بما قال به الجعد فنفى القدر والأسماء والصفات، ثم خرج على الدولة الأموية والتحق بجند الحارث بن شريح وعظمت به الفتنة حتى وقع بيد سلم بن أحوز المازني فقتله.

ويقال أن سلسلة الجهم تعود إلى اليهود فهو أخذ عن الجعد بن درهم والجعد أخذ عن أبان بن سمعان وأبان أخذ عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم الساحر الذي سحر النبي ﷺ وتلقاها عن الجهم بشر بن غياث المريسي الذي نشرها في الأمة وذلك في بداية المئة الثالثة من الهجرة.

وعندها جرد أهل السنة أقلامهم وألسنتهم في الرد على النحلة الخبيثة فألف عثمان الدارمي كتابه للرد على الجهمية.

رابعاً: وفي هذه المئة ترجمت كثير من كتب الفلسفة والمنطق والديانات إلى العربية وعكف بعض المسلمين على قراءتها فنتج عن ذلك فساد حيث أثرت على عقائد بعض الناس وفي هذه الساحة خرج واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد بمذهب الاعتزال سموا بذلك لاعتزالهم حلقة الحسن البصري بعد مخالفته لهم في بعض معتقداتهم فنفوا الصفات وقالوا بإنكار القدر وخلق القرآن، وقد عظمت فتنتهم في خلافة المأمون الذي راح يحمل الناس على مذهبهم بقوة السلطان متأثراً بقاضية أحمد بن أبي دؤاد وفتن في ذلك كثير من أكابر المسلمين وفي هذا العصر بدأ التأليف في علم التوحيد لكنه على سبيل الرد فألف الإمام أحمد بن حنبل كتابه الرد على الجهمية ويقال أن أول كتاب ألف في التوحيد هو كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة في أوائل المئة الثالثة للهجرة مبيناً اعتقاده فيه.

ثم انفصل عن المعتزلة رجل اسمه أبو الحسن الأشعري وقد كان على الاعتزال الذي أخذه عن زوج أمه أبو علي الجبائي من شيوخ

المعتزلة فضللهم ورد عليهم وخرج بمذهبه المتوسط بعد أن اعتزل الناس أربعين يوماً فخرج وجهر بمذهبه الجديد على منبر بغداد. وهو مذهب الكلابية نسبة إلى رأسه عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان

ثم إنه رجع إلى مذهب السلف وصرح بذلك في كتابه مقالات الإسلاميين وكتابه الإنابة في أصول الديانة. ومن هنا احتاج السلف إلى تمييز مذهبهم عن غيرهم ثم صارت بعد ذلك النسبة إليهم علامة للفخر والعدالة فأطلق السلف عند علماء الاعتقاد على الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم وأئمة الإسلام العدول ممن اتفقت الأمة على إمامتهم وعظم شأنهم في الدين وتلقى المسلمون كلامهم خلفاً عن سلف بالقبول دون من رمي ببدعة أو لقب غير مرضي كالخوارج والرافضة والناصبة والقدرية والمرجئة والأشعرية والجهمية ونحوه[١].

وأطلق الخلف على من جاء بعد العصور المفضلة الثلاثة ممن دنست عقائدهم بأدران علم الكلام اليوناني وأوساخ الفلاسفة التائهين ممن تنكر لسلفه وسلك غير سبيلهم من أرباب الأهواء والابتداع سواء كانت أقوالهم مما يوجب الكفر أو التفسيق كالجهمية والمعتزلة والأشعرية والرافضة والخوارج ونحوهم ممن دلت نصوص القرآن والسنة النبوية وإجماع سلف الأمة على ذم طرائقهم ومسالكهم العقدية.

ثم انقسم أصحاب الأشعري بعده إلى قسمين:

أولاً: تلاميذه وأصحابه فهؤلاء يثبتون الصفات الخبرية الواردة في القرآن والسنة وأشهرهم الباقلاني وقد صرح به في كتابه الأنصاف.

ثانياً: من مال إلى الاعتزال فنفى الصفات الخبرية وتأولها ومقدمهم أبو المعالي الجويني.

---

(١) انظر لوامع الأنوار السنية (١/ ١٢٠) طبعة مكتبة الرشد.

وبعد أبو المعالي الجويني سار الناس على الأشعرية المشوبة بالاعتزال وعظم الأمر عندما قرر صلاح الدين تدريسها في الأزهر ثم انتشرت في كافة أرجاء وديار الإسلام حتى لا يكاد أحد من المسلمين يعرف عقيدة لأهل السنة والجماعة إلا هي وانطفأت أنوار مذهب السلف إلا من فئة قليلة تمسكت به على خوف وإشفاق إلى أن جهر به شيخ الإسلام ابن تيمية ونصره هو وتلاميذه فشع بذلك نوره وبدأت أضواؤه في السطوع وآخر من نصره شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وجد في نشره حتى أقام الله عليه هذه الدولة السعودية السلفية.

إلا أنه ينبغي أن يعلم أن مذهب السلف ليس فرقة من الفرق بل هو يمثل مدرسة الأصالة الإسلامية لأنه يأخذ بقول من قوله دليل وهم الصحابة والتابعين وتابعيهم الذي قال فيه النبي ﷺ (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).

تعريف علم الكلام:

هو علم يقتدر به على المخاصمة في العقائد والمناظرة فيها بإيراد الحجج والشبه ودفع إيرادات الخصوم فهو باختصار علم الجدل العقدي المذموم شرعاً فهو مراء متعلق بإظهار المذاهب والانتصار لها[1].

الفرق بين علم التوحيد وعلم الكلام:

ويتبين من الأمور التالية:

١ ـ علم التوحيد يعتمد على الكتاب والسنة وإجماع السلف والمعقول الصحيح المستند إليها.

أما علم الكلام معتمدة على الألفاظ المنطقية والأقيسة الكلامية فهو متأثر بعوامل خارجية عن دلالة الكتاب والسنة.

(١) انظر المواقف للإيجي ص (٧) الدر النضير ص (١٤٣) دار الكتاب بيروت.

٢ ـ علم التوحيد علم شرعي لا بدعة فيه وعلم الكلام علم مبتدع لم يعرفه الرسول ﷺ ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

٣ ـ علم التوحيد لا يشتمل على أي لفظ بدعى ولا مصطلح فلسفي أما علم الكلام فإنه يشتمل على كثير من الألفاظ البدعية والمصطلحات المنطقية والآراء الفلسفية.

٤ ـ أصل علم التوحيد موجود في العصور المفضلة القرون الثلاثة وأما علم الكلام فليس كذلك بل هو علم حادث نتيجة مؤثرات خارجية بسبب ترجمة كتب المنطق والفلسفة.

٥ ـ آثار علم التوحيد محمودة وأما آثار علم الكلام فهي مذمومة.

٦ ـ إن علم التوحيد أداة للمحق على المبطل وذلك بإظهاره لباطله وأما علم الكلام فهو أداة للمحق والمبطل وهو إلى المبطل أقرب.

آراء أهل العلم في حكم الاشتغال بعلم الكلام[1]:

انقسم الناس في حكم الاشتغال بعلم الكلام إلى قسمين:

الأول: من يرى وجوب العلم به وأنه الطريق لمعرفة الله ولذا فإنهم يوجبون النظر العقلي للتوصل إلى التوحيد ويجعلونه أول واجب على العبد.

الثاني: أن العلم به مذموم وأن الاشتغال به حرام شرعاً وهو قول أئمة السلف.

فقال أبو يوسف رحمه الله: (العلم بالكلام هو الجهل والجهل بالكلام هو العلم وإذا صار الرجال رأساً في الكلام قيل زنديق ورمي بالزندقة)، وقال الشافعي رحمه الله: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال هذا

---

(١) انظر نقض المنطق ص(٤٢ ـ ٦٢)، انظر لوامع الأنوار البهية (١٠٨ ـ ١١١) شرح الطحاوية لأبي العز (١٥ ـ ١٧).

جزاء من ترك كتاب الله والسنة وأقبل على الكلام). وقال الإمام أحمد: (لا يفلح صاحب كلام أبداً، علماء الكلام زنادقة) وقال عبد الله بن المبارك (من تعاطى الكلام تزندق).

وهو الحق إلا أنه لا بد من النظر فيه لقصد الرد عليهم وبيان زيف كلامهم وهذا لا يجوز إلا لمن أراد ذلك وكانت عنده المقدرة الخاصة في الرد عليهم.

ولأن السلف حرموه لما في أقوال المتكلمين من خلط الحق بالباطل والتعبير عن الحق بألفاظ مجملة غير خالصة للدلالة على الحق مما يوقع في الاختلاف ورد الحق أو الإقرار بالباطل، وأما من كان لا قصد له في الرد فلا يجوز له النظر فيه ولا يعتبر العلم به من علم التوحيد ولا من لوازمه، إذ عامة هذا الباب منصوص عليه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. لا سيما وأن أرباب الكلام لم يجنوا منها إلا الاضطراب والفساد العقدي حتى قال إمامهم الجويني (لقد جلت أهل الإسلام جولةٍ وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك في طلب الحق وهرباً من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص فالويل للجويني).

وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به).

وقال الغزالي: (الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جداً مشرف على الزوال بكل شبهة بل الإيمان الراسخ إيمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع)[1].

---

(١) أعلام الموقعين (٤/٢٤٧) انظر الجواهر الغوالي للغزالي ص(٩٩) عن كتاب علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص(٩).

آثار علم الكلام:

ويمكن الإشارة إلى أهم آثار الكلام فيما يلي:

١ ـ انتشار العلوم الفلسفية وبالذات علم المنطق وجعله أساساً تبنى عليه منهجية العلوم الإسلامية.

٢ ـ كثرة الاختلاف والافتراق في المسائل العقدية.

٤ ـ المعارضة بين العقل والنقل وتقديم العقل على النقل بدعوى يقينية العقل وظنية النقل (الكتاب في السنة).

٥ ـ إلباس العقيدة الإسلامية لباساً غير لباسها وذلك عن طريق استعمال الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل وترتيب الأحكام العقدية عليها مثل الكفر والشرك والفسق ونحو ذلك.

٦ ـ رد الحق الذي جاء في الكتاب والسنة بدعوى معارضته ليقينات العقل.

٧ ـ كثرة الاضطراب بينهم والتنقل من قول إلى قول.

٨ ـ كثرة الجدل في المسائل العقدية وشيوع المناظرة فيها مما ساعد على نشر الباطل وخفاء الحق وفتنة أهله كما حصل ذلك في زمن الإمام أحمد بن حنبل وطبقته من علماء السلف.

٩ ـ تجهيل السلف بأمور العقائد ودعوى أن المتكلمين أعلم بالله ودينه منهم فهم أهل الفهم والسلف أهل الجمود والجهل.

١٠ ـ استباحة بعضهم تكفير بعض كالابن ربما كفر أباه والأب ربما كفر ابنه.

١١ ـ كثرة البدع وتنوعها وانتشارها بين الناس.

١٢ ـ الإعراض عن الكتاب والسنة كمصدران للتلقي للعقائد وعدم التحاكم إليهما عند الاختلاف وهو مبني على أن دلالتهما ظنية فلا يمكن رفع الخلاف بهما.

١٣ ـ ضعف تعظيم النصوص في نفوسهم ونفوس الناس مما يدعو إلى التحاكم إلى غيرها وعدم الرجوع لها عند التنازع.

١٤ ـ تبنى المتكلمون عدداً من أفكار الفلاسفة واعتقادهم أنها الحق الذي جاءت به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

١٥ ـ تأويل النصوص بصرفها عن مراد الله ورسوله ﷺ إلى معاني باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ولا برهان.

١٦ ـ إفقاد العقيدة الإسلامية ما فيها من بساطة التكليف وسهولة المعنى ووضوحة الأفكار لأن ما بنيت عليه طريقة المتكلمين في الاعتقاد يحتاج لحل الألفاظ المنطقية ومعرفة بالعلوم العقلية حتى يمكن الفهم الأمر الذي لا يوجد في نصوص الكتاب والسنة وما فيما نهج منهجها من كلام السلف الصالح.

١٧ ـ إيجاب ما لم يوجبه الله على عباده من العقائد التي قررها المتكلمون كوجوب النظر العقلي وترك ما أوجبه الله على عباده من الإيمان بألوهية الله وربوبيته وإثبات أسمائه وصفاته.

١٨ ـ ضلال المتكلمين في باب الاعتقاد وتبنيهم للأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة الأمر الذي يدل على أن علم الكلام لم يدلهم على الصواب الذي جاء به الرسول ﷺ.

١٩ ـ عزل نصوص الكتاب والسنة عن التحاكم إليها.

٢٠ ـ القول في الله ودينه بغير علم وبصيرة والبصيرة لا تكون إلا بالبرهان من الكتاب والسنة قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ هذا وآثار علم الكلام كثيرة لا يمكن حصرها ولعل فيما ذكر كفاية في الدلالة على شؤم هذا العلم وفساده الأمر الذي يكون حافزاً لمن أراد الله هدايته للبعد عنه وتخليص الكتب العقدية الكلامية من آثاره الفاسدة والرجوع بالأمة الإسلامية إلى المعين الصافي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه سلف الأمة الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

بيان أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل

أولاً: أنواع التوحيد على وجه الإجمال

التوحيد الذي دعت إليه الرسل على وجه الإجمال نوعان[1]:

الأول: توحيد المعرفة والإثبات:

وهو يشمل توحيد الربوبية والأسماء والصفات ويسمى التوحيد القولي العلمي والتوحيد العلمي الخبري لأن علاقته بالأخبار التي هي أقوال الله ورسوله ﷺ بإثبات ما ورد فيها مما دلت عليه من إثبات ربوبية الله على خلقه والإقرار بأسماء الله وصفاته، وهو متعلق بعلم القلب ومعرفته بربه وخالقه.

الثاني: توحيد الإرادة والطلب:

وهو يتضمن إخلاص إرادة القلب وتوجهه إلى الله وحده دون سواه فلا يحصل من العبد فعل سواء كان من أفعال القلب أو اللسان أو الجوارح إلا وتخلص إرادة القلب وطلبه وتوجهه لله رب العالمين وهو توحيد الألوهية.

فالأول: دليله سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[2].

---

(١) انظر جواب أهل العلم والإيمان (١٠٦) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٧) مدارج السالكين (٣/٤٤٩) شرح الطحاوية لأبي العز الحنفي (٢٩).

(٢) سورة الإخلاص: الآية (١).

والثاني: دليله سورة الكافرون.

فالسورة الأولى خلصت في وصف الرب جلا جلاله فهي إعلام وإخبار عن ما لله من أسماء وصفات وما يجب له من ربوبيته، والسورة الثانية نفي لإرادة غير الله وإثبات الإرادة لله بكل عبادة.

ووجه الحصر في نوعي التوحيد:

أن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وهو التوحيد العلمي الخبري (توحيد المعرفة والإثبات)، وأما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه فهو (التوحيد الإرادي الطلبي)[١].

ويطلق على النوع الثاني من نوعي التوحيد توحيد العبادة لأنه إفراد لله بعبادته وتوحيد الشرع والقدر لأنه إفراد لله بالأوامر والنواهي وما يدخل في ذلك من خلقه تعالى لأفعال العباد ووجوب إخلاصها لله[٢].

ثانياً أنواع التوحيد على وجه التفصيل

التوحيد ثلاثة أنواع هي[٣]:

١ - توحيد الربوبية.

٢ - توحيد الألوهية.

٣ - توحيد الأسماء والصفات.

ووجه الحصر فيها أنه إما يتعلق بالذات والأفعال وهذا هو توحيد الربوبية وإما أن يتعلق بأفعال العباد وإخلاصها لله فهو توحيد الألوهية

---

(١) انظر شرح الطحاوية لأبي العز (٢٩) مدارج السالكين (٣/ ٤٤٩، ٢٥٠).
(٢) انظر الرسالة التدمرية لابن تيمية من النفائس (٥، ٥٨).
(٣) انظر مجموعة التوحيد ص(٣) العقائد السلفية (١/ ١٤).

وإما يتعلق بما يجب لله من كماله ونعوت جلاله فهو توحيد الأسماء والصفات. وبه يعلم أن تقسيم التوحيد إلى هذه الأنواع حقيقة شرعية وليس اصطلاحاً حادثاً لأن الشرع دل على معناه والعبرة في الكلام بالمعاني إذ الألفاظ قوالب لها مقصودة لغيرها وهي المعاني. ولو سلم بأنه اصطلاح حادث فهو اصطلاح لا يلزم منه الباطل وما كان كذلك فهو حق إذ لا محذور فيه إصلاً.



أولاً توحيد الربوبية

تعريف توحيد الربوبية:

(هو الإقرار الجازم بأن الله تعالى رب كل شيء ومليكه وخالقه ومدبره والمتصرف فيه لم يكن له شريك في الملك ولم يكن له وليّ من الذل ولا راد لأمره ولا معقب لحكمه ولا مضاد له ولا مماثل له ولا سمي له ولا منازع في شيء من معاني الربوبية ومقتضيات أسمائه وصفاته)[1].

ومعناه إجمالاً هو توحيد الله في ذاته وأفعاله بالإيمان بوجوده وأنه هو الخالق الرزاق المدبر لجميع العوالم وهومأخوذ من لفظ رب وهو يأتي لعدة معاني تدور على التربية وهي إنشاء الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام وهذا الاسم لا يقال مطلقاً إلا على الله تعالى وعليه فالله هو المربي للأشياء الذي ينميها وينقلها في الأطوار المختلفة حتى يبلغ بها غاية كمالها.

وعلى السيد والمدبر والقيم والمنعم وهو في هذا الاستعمال لا يطلق إلا على الله ومن استعمال الرب مضافاً في المعنيين:

ففي المعنى الأول قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾﴾[3] ويقال رب الدار ورب الفرس.

---

(١) انظر أعلام السنة المشهورة (٢١).

(٢) سورة الفاتحة: الآية (١).

(٣) سورة الشعراء: الآية (٢٦).

وفي المعنى الثاني حديث (لا يقل المملوك لسيده ربي) لأنه مطلق ويقال رب كذا ومنه قول أبو طالب (أنا رب الأبل)[1].

ولا يطلق معرفاً بال الأعلى الله.

الأدلة الشرعية على توحيد الربوبية:

من الأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[2].

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾[3].

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٤٠﴾﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[6].

---

(١) انظر قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية (١٣٥) انظر تفسير البغوي والخازن بهامشه (١/٢١) الطبعة الثانية الحلبي التسهيل لعلوم التنزيل (١/٣٣) المفردات للراغب ص(١٨٤) زاد المسير لابن الجوزي (١/١١).

(٢) سورة الأنعام: الآية (١).

(٣) سورة الفاتحة: الآية (١).

(٤) سورة الرعد: الآية (١٦).

(٥) سورة الروم: الآية (٤٠).

(٦) سورة لقمان: الآية (١١).

وقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(١)].

وقوله تعالى: ﴿رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[(٢)].

طريقة القرآن في الاستدلال على توحيد الربوبية:

سلك القرآن عدداً من الأساليب نذكر منها:

أولاً: الاستدلال باستحالة صدور الوجود من عدم كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(١)].

وصورة هذا الدليل في الآية:

إما أن يكونوا خلقوا أنفسهم وهذا باطل لأنه يلزم منه الدور وهو باطل حيث يترتب كل من الفرضين على الآخر فكونهم خلقوا أنفسهم يستلزم وجودهم قبل الخلق إذ لا يصدر الوجود من العدم ضرورة، إذ لا معنى للعدم إلا عدم الوجود ولا معنى للوجود إلا كون الشيء ليس بمعدوم.

وإما يكونوا لا خالق لهم أصلاً فيكون العدم هو الذي أوجدهم وهذا باطل إذ لا معنى للعدم إلا عدم الوجود فيلزم من قولهم بهذا الفرض الجمع بن النقيضين وهو كون الشيء موجوداً معدوماً والوجود والعدم نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا يمكن أن ينشأ واحد منهما من الآخر.

والفرض الثالث أن يكون لهم خالق وهو الله سبحانه وتعالى.

---

(١) سورة الطور: الآية (٣٥).

(٢) سورة مريم: الآية (٦٥).

ثانياً: الاستدلال بما في العالم من التغير المانع من قدمه إذ التغير علامة الحدوث والخلق فلا بد إذا له من خالق ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٤﴾﴾[2].

ثالثاً: إن الكون ممكن الوجود وما كان كذلك فهو مخلوق لا يمكن أن يكون واجب الوجود لأن إمكان العدم عليه والوجود ينفي وجوبه. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾﴾[3].

رابعاً: أن الكون وجد على سبيل الإتقان مما يمنع كونه وجد من غير موجد ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾﴾[4].

خامساً: إبطال الشرك في الربوبية كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾[5].

---

(١) سورة فاطر: الآية (١١).
(٢) سورة النور: الآية (٤٣).
(٣) سورة فاطر: الآية (١٦).
(٤) سورة الملك: الآية (٣).
(٥) سورة المؤمنون: الآية (٩١).

وصورته الدليل في الآية هو:

(إن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه لكان له خلق وفعل وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة بل إن قدر على قهر ذلك الشريك والتفرد بالملك والألوهية دونه فعل وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بملكه وإذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه فلا بد من أحد ثلاثة أمور:

إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء ولا يتصرفون فيه.

فالفرض الأول غير ممكن إذ لا بد أن تبين أثار فعله في الكون. والفرض الثاني ممتنع ضرورة اختلال الكون نتيجة العلو وتضارب الإرادات، والثالث هو الحق وهو كون الرب هو الإله الواحد.[(١)].

ضد توحيد الربوبية:

(هو اعتقاد متصرف مع الله عز وجل في أي شيء من تدبير الكون من إيجاد أو إعدام أو إحياء أو إماته أو جلب خير أو دفع شر أو غير ذلك من معاني الربوبية واعتقاد منازع له في شيء من مقتضيات أسمائه وصفاته كعلم الغيب وكالعظمة والكبرياء)[(٢)]. وهو المسمى بشرك الربوبية.

---

(١) شرح الطحاوية ص(٢٦، ٢٧) الأسئلة والأجوبة الأصوليه ص(٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٢) أعلام السنة المشهورة (٢٢).

ومن صوره[1]:

١ ـ شرك المجوس القائلين بأن للعالم ربين أحدهما خالق الخير ويقولون له بلسان الفارسية يزدان ومعناه الله والآخر خالق الشر ويقولون له بلسانهم أهرمن ومعناه الشيطان.

٢ ـ شرك الفلاسفة الذين يقولون بأنه لم يصدر عنه إلا واحد بسيط وأن مصدر المخلوقات كلها عن العقول والنفوس وأن مصدر هذا العقل الفعال هو رب كل ما تحته ومدبره، وهو يتضمن من التعطيل وجحد الألوهية والربوبية نسبة الخلق إلى غيره سبحانه وتعالى.

٣ ـ شرك القدرية القائلين بأن أفعال الخلق من خلقهم وإيجادهم مخالفين بذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[2].

وإن مما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن الأمم كلها تقر بتوحيد الربوبية وتؤمن به[3] ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[5].

وإن وجد من جحدها فإنما يجحدها علواً واستكباراً على الحق كما قال عن فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[6].

٤ ـ شرك النصارى القائلين بأن الله ثالث ثلاثة كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ

---

(١) انظر شرح الطحاوية (٢٠ ـ ٢٢) تجريد التوحيد (٨) انظر الجواب الكافي لابن القيم ص (٥).

(٢) سورة الصافات: الآية (٩٦).

(٣) مجموعة التوحيد ص(٨٣) كشف الشبهات.

(٤) سورة الرعد: الآية (٦١).

(٥) سورة لقمان: الآية (٢٥).

(٦) سورة النمل: الآية (١٤).

﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1].

٥ ـ الدهرية القائلين بأن الدهر هو المتصرف بالخلق والإيجاد والتدبير وكل هؤلاء لا يجعلون الآلهة التي يعبدونها متساوية في الألوهية فالمجوس لا خلاف بينهم في أن النور أفضل واختلفوا في حدوث الظلمة. والأمر كذلك واضح بالنسبة للقدرية والنصارى فإنهم لا يسوون بين الله والمسيح من كل وجه ولا يسوون بين الله والعبد من كل وجه.

فبان بذلك أن الأمم أجمعت على أنه لا بد من رب واحد هو الأولى بالألوهية والربوبية وحتى مشركو العرب لم يجعلوا هذه الآلهة أرباباً بل أخبر عنهم رب العالمين بقوله عنهم: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾[2].

---

(١) سورة المائدة: الآية (٧٣).

(٢) سورة الزمر: الآية (٣).

ثانياً توحيد الألوهية

وهو منسوب للإله وهو مشتق من إله يأله والأله هو المعبود المألوه الذي خضعت له القلوب شوقاً ومحبة وتعظيماً ومخافة ورغبة ورهبة[1].

وتوحيد الألوهية:

هو توحيد الله في عبادته بألا يصرف شيء من أنواع العبادة لغيره سبحانه فهو الذي يستحقها دون سواه[2].

والعبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

وهو على سبيل الإجمال والاختصار توحيد الله بأفعال عباده مثل الصلاة والزكاة والحج والصيام والنذر والذبح والتوكل والاستعانة والاستغاثة والاستجارة والمحبة والخوف والرجاء والخشية ونحوها. وما يتضمنه هذا النوع من التوحيد هو معنى لا إله إلا الله. إذ معناها لا معبود حق إلا الله لا كما يقول بعض المبتدعة: (إنه القادر على الاختراع والخلق) فإن هذا المعنى مما أقر المشركون كلهم به وهو مدلول توحيد الربوبية.

---

(١) مجموعة التوحيد ص(١٠٤، ١٠٥).

(٢) قال الشيخ بابطين رحمه الله: «وأما العبادة من حيث هي فهي أعم من كونها توحيداً عموماً مطلقاً فكل موحد عابد لله وليس كل من عبد الله يكون موحداً» مجموعة التوحيد ص(١٠١).

وهذا التوحيد هو الذي من أجله أرسل الرسل وأنزل الكتب وشرع الجهاد واستبيحت الأموال والفروج والدماء، وهو التوحيد الذي كانت الخصومة فيه بين الرسل وأممهم[1].

ولذا فإن كتاب الله من أوله إلى آخره ما هو في الحقيقة إلا دعوة له إذ ما جاء فيه إما بيان له أو إيضاح لجزائه أو بيان لصفات أهله وكرامتهم على الله.

ولقد اهتم الرسول ﷺ به غاية الاهتمام فبينه أكمل البيان وجد في حيازته وصيانته مما يفسده أو يكدر صفوه أو يبطله أو ينقص كماله.

الأدلة من القرآن على توحيد الألوهية[2]:

وقد تكاثرت الدلالة وتوافرت في الأدلة عليه نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾﴾[5].

وقوله سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[6].

---

(١) انظر مجموعة التوحيد ص(٣).

(٢) الرسالة التدمرية ص(٦٩ وما بعدها) من مجموع النفائس.

(٣) سورة الزخرف: الآية (٤٥).

(٤) سورة النحل: الآية (٣٦).

(٥) سورة هود: الآية (٥٠).

(٦) سورة الأعراف: الآية (٧٣).

وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1].

وقال: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾[2].

وقال سبحانه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ﴾[3].

وقال: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾[4].

وقال: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾[5].

وقال: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾[6].

وقال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾[7].

وقد اتخذ القرآن في الاحتجاج عليه طريقين:

أحدهما: إجمالي. والثاني: تفصيلي.

الطريق الأول: الطريق الإجمالي:

وذلك بيان الأدلة على ثبوته ووجوبه من حيث هو من غير نظر لتفصيل حقائقه العقدية وقد بينه من وجوه نذكر منها:

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٨٥).
(٢) سورة الأنعام: الآية (٧٤).
(٣) سورة الإسراء: الآية (٢٣).
(٤) سورة النساء: الآية ٣٦.
(٥) سورة طه: الآية (١٤).
(٦) سورة الأنعام: الآية (١٦٢).
(٧) سورة الكوثر: الآية (٢).

أولاً: أنه دين الرسل كلهم[1]:

كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾[2].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[3].

وقد تقدم في الآيات السابقات ما يدل على هذا المعنى.

ثانياً: الاستدلال بدليل التمانع في الألوهية:

التمانع هو امتناع شيء لوجود ضده والتمانع في الألوهية هو امتناع تعدد الآلهة لوجوب ما يناقضها وهو الصلاح والاتقان في العالم.

ومضمونه أنه لو كان هناك آلهة غير الله لفسدت لكنها لم تفسد فلا إله إلا الله.

كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾[4].

وتفصيله أن يقال لو كان هناك آلهة غير الله تعالى لبانت آثار إرادتهم في الخلق ولو بانت لحصل الاضطراب والفساد في العالم لكن الفساد لم يحصل لعدم تعدد الإرادات. النتيجة إذن ليس فيها غير الله. وقد جعل بعض المبتدعة هذا الدليل من قبيل التمانع في الربوبية ولا يصح لعدة أمور:

---

(١) العبودية ص(١٧٤).

(٢) سورة الشورى: الآية (١٣).

(٣) سورة النحل: الآية (٣٦).

(٤) سورة الأنبياء: الآية (٢٢).

١ ـ أنه عبر بآلهة ولم يقل أرباب.

٢ ـ إن ذلك بعد خلق السموات والأرض فقد استقر خلقهما فلا علاقة له بتوحيد الربوبية.

٣ ـ إن ذلك فرض فساد بعد الوجود فلا علاقة له بتوحيد الربوبية.

ثالثاً: الاحتجاج بإقرارهم بتوحيد الربوبية على لزوم إيمانهم بتوحيد الألوهية وهو من قبيل الاستدلال باللازم على الملزوم ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٨٧)﴾[1].

وقوله سبحانه: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ (٦٠)﴾[2].

رابعاً: الاحتجاج بضعف معبوداتهم على عدم صلاحيتهم للألوهية ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا (٥٦)﴾[3].

وقوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ (١٦)﴾[4].

---

(١) سورة المؤمنون: الآية (٨٥ ـ ٨٧).

(٢) سورة النمل: الآية (٦٠).

(٣) سورة الإسراء: الآية (٥٦).

(٤) سورة الرعد: الآية (١٦).

وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾[1].

خامساً: نفي التعدد في الآلهة ومنه:

قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾[2]. وصورة الدليل أنهم لو كانوا آلهة حقاً لطلبوا الانفراد بالألوهية وذلك لم يحصل فكانت النتيجة أن الله هو إله واحد.

وقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾[3].

وصورة البرهان أن يقال لو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه لكان له خلق وفعل وعندئذ لا يخلو الأمر من أحد فرضين:

الفرض الأول: أن يرضى بالشركة وهذا محال إذ هو على فرض الجمع بين النقيضين.

الفرض الثاني: أن لا يرضى فإما أن يتغالبا فيغلب أحدهما فيكون هو الإله الحق، وإما أن يتكافئا وهو فرض للجمع بين النقيضين وعدم غلب أحدهما دليل تساقط الاثنين ضرورة ظهور آثار الإرادتين في العالم وهذا ما لم يحصل.

الطريق الثاني: الطريق التفصيلي:

وذلك بمناقشة كل جزئية قادحة في توحيد الألوهية منفردة، كأن يتعرض لعبادة الجن فيبطلها وعبادة الكواكب فيبين زيفها وعبادة الأصنام فيوضح فسادها ونحو ذلك ومنه:

---

(١) سور الأنبياء: الآية (٤٣).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٤٣).

(٣) سورة المؤمنون: الآية (٩١).

ففي الخوف قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾[1].

وفي المحنة قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾[2].

وفي الطيرة وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3].

وفي الاستعاذة وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾﴾[4].

وفي الربوبية وقوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾[5].

وفي الشرك وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[6].

وضد توحيد الألوهية[7]:

الشرك بالله وهو عبادة غير الله مع الله أو صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[8].

هو نوعان:

الأول شرك أكبر هو اتخاذ العبد من دون الله نداً يسويه برب

---

(١) سورة آل عمران: الآية (١٧٥).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٦٥).
(٣) سورة الأعراف: الآية (١٣١).
(٤) سورة الجن: الآية (٦).
(٥) سورة الأنعام: الآية (٧٦).
(٦) سورة الأنعام: الآية (١).
(٧) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٣٥٧).
(٨) سورة لقمان: الآية (١٣).

العالمين يحبه ويخشاه كخشية الله ويلتجأ إليه ويدعوه ويخافه ويرجوه ويرغب إليه ويتوكل عليه أو يطيعه في معصية الله أو يتبعه على غير مرضاة الله وفيه يقول ربنا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾[1].

وقوله: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[4].

وقال عليه الصلاة والسلام: (حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً). متفق عليه[5].

ويستوي في هذا الشرك من أظهره من مشركي العرب ومن أخفاه من المنافقين كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾[6].

الثاني: الشرك الأصغر:

وهو يسير الرياء الداخل في تحسين العمل المراد به وجه الله قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[7].

---

(١) سورة النساء؛ الآية (٤٨) و(١١٦).
(٢) سورة النساء: الآية (١١٦).
(٣) سورة المائدة: الآية (٧٢).
(٤) سورة الحج: الآية (٣١).
(٥) متفق عليه وانظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (١/٧) رقم (١٨، ١٩).
(٦) سورة النساء: الآية (١٤٥).
(٧) سورة الكهف: الآية (١١٠).

وقال ﷺ: (أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر فسئل عنه فقال: الرياء ثم فسره بقوله ﷺ: (يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر الرجل إليه)[1].

علاقة توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية:

وإن مما يجب أن يعلم أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية فإن من الإيمان بالربوبية الإيمان بأن الله هو الإله المعبود المستحق للعبادة واللازم هو ما خرج عن المعنى لكنه من مقتضياته وإن توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية على معنى أنه جزء معنى توحيد الألوهية إذ التضمن دلالة الشيء على جزء معناه.

والشرك في الألوهية من وجه آخر قسمين[2]:

القسم الأول: شرك تعطيل مثل شرك فرعون المتضمن إنكار الخالق.

القسم الثاني: شرك التمثيل مثل شرك اليهود والنصارى يدعو عزير ابن الله والمسيح ابن الله واطاعتهم الرهبان في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله.

وشرك التعطيل ثلاثة أنواع:

١ ـ تعطيل المصنوع عن صناعته كقول المجوس بأن النور إله وإنه خالق الخير.

٢ ـ تعطيل الله عن كماله المقدس إما بنفي صفاته أو إثباتها على وجه التمثيل.

---

(١)

(٢) انظر الجواب الكافي لابن القيم ص(١١٤، ١١٥). انظر تجريد التوحيد ص(١٧، ١٨).

٣ ـ تعطيل الله عن عبادته وذلك بعبادة غيره معه.

وتتبين أهمية هذا التوحيد من وجوه[١]:

أولاً: أن القرآن من أوله إلى آخره مشتمل عليه فإنه إما بيان له أو لحقوقه وجزائه أو في شأن الشرك وأهله وجزائه وهو ضد التوحيد.

ثانياً: أنه التوحيد الذي شهد الله لنفسه به وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله كما قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾[٢].

وقد دارت عبادات السلف في معنى الشهادة على خمسة معاني هي:

١ ـ الحكم ٢ ـ القضاء ٣ ـ الإعلام ٤ ـ البيان ٥ ـ الأخبار.

ولا تنافي بين هذه المعاني فإن الشهادة تشمل وتتضمن كلام الشاهد وخبره وتتضمن إعلامه وأخباره وبيانه.

وعليه فمراتب الشهادة أربع:

المرتبة الأولى: (علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته).

المرتبة الثانية: تكلمه بذلك وإن لم يُعلم به غيره بل يتكلم بها مع نفسه ويتذكرها وينطق بها أو يكتبها.

المرتبة الثالثة: أن يعلم غيره بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

المرتبة الرابعة: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به، فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع

---

(١) انظر مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠ ـ ٤٥٥). شرح الطحاوية لابي العز (٣٠ وما بعدها) أعلام السنة المشهورة (٩) مجموعة التوحيد (٣).

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٨).

علمه بذلك سبحانه وتعالى وتكلمه به وإعلامه وإخباره لخلقه وأمرهم وإلزامهم به.

ثالثاً: أنه التوحيد الذي دعت له الرسل كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[1].

رابعاً: أنه التوحيد الذي يكون به الفرق بين المؤمن والكافر والبر والفاجر.

خامساً: أنه التوحيد الذي جرت فيه الخصومة بين الرسل وأممهم.

سادساً: أنه التوحيد الذي شرع من أجله الجهاد وانقسم الناس بسببه إلى شقي وسعيد ومؤمن وكافر وبر وفاجر.

سابعاً: أنه التوحيد الذي بعث من أجله الرسل وأنزلت الكتب كما قال تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾[2].

ثامناً: أنه التوحيد الذي من أجله خلق الخلق كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[3].

---

(١) سورة النحل: الآية (٣٦).

(٢) سورة الجن: الآية (٢٣).

(٣) سورة الذاريات: الآية (٥٦).

ثالثاً: توحيد الأسماء والصفات

تعريفه:

وهو الإقرار والاعتراف بكل ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله من الأسماء والصفات وإثبات ذلك كله على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته إثباتاً لا تمثيل فيه ولا تكييف. وإفرادها كما جاءت مؤمنين بها ومصدقين على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

أصول توحيد الأسماء والصفات[1]:

أصوله ثلاثة هي:

١ ـ التصديق بها بالإقرار والاعتراف الجازم الذي لا شك فيه.

٢ ـ نفي التمثيل فلا تماثل صفاته شيئاً من صفات خلقه.

٣ ـ نفي التكييف وهو العلم بكنه الصفة وحقيقتها وماهيتها كما يتصف بها رب العالمين.

أركان توحيد الأسماء والصفات:

أركانه ثلاثة هي:

أولاً: الإيمان بالاسم كاسم الله: اللّه والرحمن والعليم مثلًا.

ثانياً: الإيمان بالصفة التي اشتق الاسم منها كالألوهية التي اشتق

---

(١) انظر القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ص(١٣).

منها لفظ الجلالة الله والرحمة التي اشتق منها اسم الله الرحمن والعلم التي اشتق منها العليم.

ثالثاً: الإيمان بآثار الأسماء والصفات القدرية والشرعية فالخلق كله من آثار اسمه الخالق وصفته الخلق والأمر والنهي من آثار إرادته الدينية الشرعية وهكذا.

طريقة القرآن في إثبات توحيد الأسماء والصفات:

وقد استعمل القرآن عدداً من الطرق في ذلك منها:

أولاً: ما جاء في القرآن الكريم من إثبات الحمد لله[1] كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[2].

ثانياً: ما جاء في القرآن من أن له المثل الأعلى[3] كما في قوله جل جلاله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4].

ثالثاً: ما جاء في كلام الله من إثبات معاني أسمائه الحسنى[5] كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[6].

رابعاً: ما جاء من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[7] وتفسير ابن عباس له بأنه المستحق للكمال وهو السيد الذي كمل سؤدده والشريف الذي كمل في شرفه والغني الذي كمل في غناه....»[8].

---

(١) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/٤٩).
(٢) سورة الفاتحة: الآية (٢).
(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ص (٤٩).
(٤) سورة النحل: الآية (٦٠).
(٥) شرح العقيدة الأصفهانية ص(٤٩).
(٦) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).
(٧) سورة الإخلاص: الآية (٢).
(٨) انظر مجموعة المسائل الرسائل (٥/٤١).

وما تقدم من دلالة القرآن هي الدلالة العامة وأما الدلالة الخاصة وهي دلالته على كل صفة بعينها فهو كثير في كتاب الله ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[1].
- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[2].
- قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾[3].
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾[4].
- قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[5].
- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[6].
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾[7].
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[8].
- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾[9].
- قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[10].
- وقوله تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[11].

---

(١) سورة الحديد: الآية (٣).
(٢) سورة الأنعام: الآية (١٠١).
(٣) سورة الفرقان: الآية (٥٨).
(٤) سورة الذاريات: الآية (٥٨).
(٥) سورة الشورى: الآية (١١).
(٦) سورة البقرة: الآية (٢٥٣).
(٧) سورة المائدة: الآية (١).
(٨) سورة البقرة: الآية (١٩٥).
(٩) سورة البروج: الآية (١٤).
(١٠) سورة الأحزاب: الآية (٤٣).
(١١) سورة المائدة: الآية (١١٩).

- قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾(1).

- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(2).

- قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾(3).

- قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(4).

- قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾(5).

- قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(6).

- قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(7).

- قوله تعالى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾(8).

- قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾(9).

- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾(10).

- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾(11).

---

(1) سورة النساء: الآية (٩٣).
(2) سورة الزخرف: الآية (٥٥).
(3) سورة البقرة: الآية (٢١٠).
(4) سورة الفجر: الآية (٢٢).
(5) سورة الرحمٰن: الآية (٢٧).
(6) سورة المائدة: الآية (٦٤).
(7) سورة الطور: الآية (٤٨).
(8) سورة طه: الآية (٤٦).
(9) سورة آل عمران: الآية (٥٤).
(10) سورة الطلاق: الآية (١٥، ١٦).
(11) سورة المنافقون: الآية (٨٠).

ومن هذ الآيات يمكن أن تستنبط الأمور التالية:

أولاً: إن صفات الله صفات ذات وهي ما لا تنفك عن الله بحال من الأحوال مثل الوجه، واليدين والسمع والبصر.

وصفات فعل تابعه لقدرته ومشيئته كالمجيء والإتيان والرضى والمكر بالكافرين والكيد لهم.

ثانياً: إننا لا نشتق لله اسماً إلا من كل صفة اشتق له اسماً منها فنشتق السميع من السمع والبصير من البصر ولكن لا نشتق من الإرادة مريد ولا من المكر ماكر ولا من الكيد كائد لعدم ورود ذلك في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ثالثاً: إن ما جاء من صفات الفعل مقيداً بسياق لم يطلق عليه مجرداً عنه فلا يقال يمكر ولكن فيقال يمكر بالكافرين ولا يقال يكيد ولكن يقال يكيد للكافرين.

رابعاً: أن ما انقسم معناه، من الصفات فله منه معنى المدح وهو الذي ورد به القرآن وذلك صفة الإرادة والكلام.

دلالة العقل على توحيد الأسماء والصفات[1]:

أولاً: ما استقر في فطر الناس من أن الخالق أجل وأكبر وأعلم وأعلى وأكمل من كل شيء.

ثانياً: إن هذا الكمال إن كان وصفاً في المخلوق فالخالق أولى به إذ هو موجود الكمال فلا يكون عارياً عنه وإن لم يتصف به المخلوق فإن فرض خلوه عنه فرض لنقصه بذاته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص(٧٢، ٧٣).
انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٤٣ ـ ٤٦).
انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٥٨ ـ ٦١).

ثالثاً: إن هذا المعنى الكمالي إما أن يكون قديماً أو محدثاً فإن كان قديماً فهو صفة رب العالمين قطعاً وإن كان محدثاً فهو صفة المحدث قطعاً وخلوّ الباري عن كمال أوجده ممتنع إذ فاقد الشيء لا يعطيه.

رابعاً: أن يقال هذا الواجب القديم الخالق إما أن يكون ثبوت الكمال الذي لا نقص فيه الممكن الوجود ممكناً له وإما أن لا يكون والثاني ممتنع لأن هذا ممكن للموجود المحدث الفقير الممكن فلا يمكن للواجب الغني القديم بطريق الأولى والأخرى.

خامساً: أن يقال قد ثبت أن الله قديم بنفسه واجب الوجود بنفسه قيوم بنفسه خالق بنفسه إلى غير ذلك من خصائصه والطريقة المعروفة في وجوب الوجود تقال في جميع هذا المعاني.

سادساً: امتناع اختصاص المفضول من كل وجه بكمال لا يثبت للأفضل من كل وجه بل ما ثبت من ذلك للمفضول فالفاضل أحق به.

سابعاً: لأن ذلك الكمال استفاده المخلوق من الخالق والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال فالذي جعل غيره قادراً أولى بالقدرة والذي علّم غيره أولى بالعلم والذي أحيا غيره أولى بالحياة.

ثامناً: أن يقال أن الموجودات نوعان نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحي ونوع لا يقبله كالجماد ومعلوم أن القابل للاتصاف بالصفات الكمال أكمل مما لا يقبل ذلك وحينئذ فالرب إن لم يقبل لها هو الحيوان الأعمى الأصم الذي يقبل السمع والبصر أكمل منه فإن القابل للسمع والبصر في حال عدم ذلك أكمل ممن لا يقبل ذلك فكيف المتصف بها فلزم من ذلك أن يكون مسلوباً، لصفات الكمال ممتنعاً عليه صفات الكمال.

تاسعاً: أنه لو لم يتصف بالكمال لاتصف بضده وهو النقص وهو ممتنع في رب العالمين.

أهمية توحيد الأسماء والصفات:

وتظهر أهمية هذا التوحيد بعد ثبوت بالأمور التالية:

١ ـ أنه أعظم الطرق لمعرفة الله التي هي أعظم المعارف.

٢ ـ كثرت الاضطراب فيه بين فرق الأمة مما يوجب معرفة الحق فيه.

٣ ـ أنه مما يتميز أهل السنة والجماعة عما سواهم من فرق الأمة المحمدية.

٤ ـ أنه مبين عما يتصف الرب جل جلاله به من الكمال الدال على جمال الرب وحسنه.

٥ ـ لما فيه تعظيم الله عن طريق معرفة ما له من صفات العظمة.

٦ ـ لما فيه من تنوع الصفات والأسماء المستلزم لأنواع العبوديات المختلفة المناسبة لكل صفة أو اسم.

٧ ـ إنه مما يزيد الإيمان به ويستقر اليقين.

٨ ـ إنه طريق من طرق محبته تعالى فإن ذكر صفات الموصوف يزيد من حبه بحسب ما له من جمال وكمال ويظهر ذلك من العلم بأن المحبة متعلقة بالذات والصفات والأسماء.

٩ ـ ما يولد في النفس من خوف لله عن طريق تفهم أسمائه وصفاته القهرية كالجبار والقهار وشديد العقاب ونحوها.

١٠ ـ إن أسماءه وصفاته منبئة عن آثاره سبحانه في الكونيات والشرعيات من خلق وأحياء وأماته وتقدير وحكم وتشريع وأمر ونهي وقضاء ونحو ذلك.

١١ ـ لما يستلزمه توحيده في أسمائه وصفاته من إيمان بوحدانيته في الألوهية والربوبية إذ لا يستحق العبادة والطاعة والخلق والإحياء والإماتة ونحوها إلا من اتصف بالكمال وصفات الجلال.

١٢ ـ لأن أسماءه وصفاته من دلائل وجوده ومن لوازم ذاته التي لا تعقل إلا بها.

١٣ ـ لأنه أحد أجزاء معنى توحيد الألوهية لأن توحيد الألوهية يتضمنه فلا يتحقق الإيمان بالألوهية إلا به.

١٤ ـ إنها طريق لمعرفة حكمته في خلقه وأمره.

١٥ ـ ما يولده في النفس من الشوق إلى لقائه والنظر إلى وجه الله الكريم.



بيان مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء الصفات

مذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل فلا يجوز نفي صفات الله التي وصف بها نفسه ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(1). وليس كمثله شيء في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله.

(فأثبتوا رضي الله عنهم ما اطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه ونزهوه من غير تعطيل ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ولم يكن لأحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى سوى كتاب الله).

(فيصفون الله بالصفات التي نطق بها الوحي أو شهد بها الرسول ﷺ دون تشبيه فيقولون: خلق آدم بيده لقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾(2) ولا يحرفون الكلام عن مواضعه فلا يحملون اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية ولا يشبهونها بأيدي المخلوقين كما ذهب المشبهة وهم يتبعون قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(1). وكذا في جميع الصفات الثابتة من سمع وبصر وعين

---

(1) سورة الشورى: الآية (١١).

(2) سورة ص: الآية (٧٥).

ووجه.. وسخط وفرح وبغض وضحك وغيرها يجرون على الظاهر ويكلون علمها إلى الله تعالى ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله كما أخبر الله عن الراسخين في العلم ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[1].

فالصفات معلومة المعاني من حيث اللغة وإن كانت كيفيتها لا يعلمها إلا الله وكذا فهي محكمة من جهة المعنى اللغوي متشابهة من جهة الكيفية.

وبنوا رحمهم الله تعالى عقيدتهم في الأسماء والصفات على ثلاثة أصول:

أولاً: التصديق بماجاء في خبر الله عن نفسه وفي خبر الرسول ﷺ عن ربه.

ثانياً: نفي التمثيل فلا مماثل يماثل رب العالمين في صفاته كما أنه لا مثيل له في ذاته.

ثالثاً: التفويض وذلك بأن يوكل العلم بماهية الصفات وحقيقتها الوجودية إلى علم رب العالمين فهو تفويض في الكيفية دون المعنى اللغوي.

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٧).

التعريف بأهم الفرق المخالفة في الصفات

أولاً: الجهمية[1]:

وهم نسبة للجهم بن صفوان السمرقندي أو الترمذي لأنه هو الذي أظهر مذهبهم ونشره بين المسلمين وأول من أظهر بدعته في ترمذ وكان أخذها عن الجعد بن درهم والجعد أخذها عن أبان بن سمعان وأبان أخذها عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم وطالوت. أخذها عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ وكان الجعد بن درهم هذا فيما قيل سكن حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة من بقايا دين النمروذ والكنعانيين فسند هذه المقالة متصل باليهود والمشركين وضلال الصابئة (ولما كان حدود المئة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته) (وكان الجهم مع ضلالاته يحمل السلاح ويقاتل السلطان وخرج معه الحارث بن شريح على نصر بن يسار) وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بني أمية وقد أراح الله الأمة من شيخه الجعد فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط فإنه خطب الناس في يوم الأضحى وقال: (أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله عما يقول الجعد

---

(١) انظر مجموع النفائس الفتوى الحموية ص(٩٨، ٩٩).

علواً كثيراً) ثم نزل فذبحه وكان بعد استفتاء علماء زمانه وهم السلف الصالح وكان الجهم بعده بخرسان فأظهر مقالته هناك وكان تبعه عليها أناس بعد أن ترك الصلاة أربعين ليلة شكاً في ربه وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين يقال لهم السمنية من فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات قالوا له هذا ربك الذي تعبده هل يرى أو يشم أو يذاق أو يلمس فقال: لا قالوا هو معدوم فبقى أربعين يوماً لا يعبد شيئاً ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه نفث الشيطان اعتقاداً نحته فكره فقال أنه الوجود المطلق.

وأول ما ظهر من هذه البدعة في المائة الثانية من الهجرة لما عربت كتب الرومان واليونان.

معتقد الجهمية في باب الأسماء والصفات[1]:

تنقسم الجهمية في معتقدها إلى طائفتين:

الأولى: وهم غلاتهم يصفون الله بالسلوب والعدم المحض الذي ليس بشيء البتة فيقولون: ليس بعالم ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ثم يرجعون فينفون النفي ولا ليس بعالم ولا ليس بسميع ولا ليس ببصير ولا ليس بمتكلم فيجمعون بين النقيضين فلا هو خارج العالم ولا داخله ولا هو مباين له ولا هو محايثاً له وتسمى بالسلبية المحضة.

الثانية: هم طوائف من الفلاسفة واتباعهم يقولون إن الله هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات) (ولم يفرقوا بين الصفة والموصوف فجعلوا العلم عين العالم والسمع عين السميع والبصر عين البصير وهكذا فغايروا بذلك

---

(١) انظر مجموع النفائس الرسالة التدمرية ص(٩، ١٠).

بديهيات العقول وجعلوا كل صفة هي الأخرى فلم يميزوا بين السمع والبصر ولا العلم والقدرة ولا المشيئة والحكمة مما يعلم فساده بالضرورة من الإسلام). فكلا الطائفتين قد اتفقتا على نفي الأسماء والصفات.

وقال الجهم[1]:

١ ـ إن علم الله حادث لا في محل.

٢ ـ أن الله لا يعلم الأشياء قبل خلقها.

٣ ـ أن كلام الله مخلوق ولا يسمى متكلماً به.

٤ ـ ووصفه بأنه قادر وموجود وفاعل وخالق ومحيي ومميت إلا أنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق، والإحياء والإماتة.

ثانياً: المعتزلة:

يراد بالمعتزلة عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء ومن سلك سبيلهما وسموا بذلك لاعتزالهم الجماعة بعد موت الحسن البصري في أوائل المئة الثانية للهجرة والذي وضع أصولهم هو واصل بن عطاء وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل العلاف كتباً في بدعتهم وبنى مذهبهم على خمسة أصول هي[2]:

١ ـ العدل وأرادوا به إنكار القضاء والقدر.

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/٨٦، ٨٧) قارن التبصير في الدين ص(١٠٨).

(٢) انظر شذرات البلاتين (١/٣٥٢) طبعة حامد الفقي قارن الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٧).

٢ ـ التوحيد وبناه على نفي صفات الرب وتأويلها.

٣ ـ انفاذ الوعيد وذلك بتخليد صاحب الكبيرة في النار.

٤ ـ المنزلة بين المنزلتين، وهو حكم على صاحب الكبيرة بأنه فاسق لا مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين بين الكفر والإيمان.

٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقصد به شق عصا الطاعة على أمراء المسلمين.

معتقد المعتزلة[1]:

القول الضابط لهذه البدعة يتلخص فيما يلي:

١ ـ نفي الصفات جملة.

٢ ـ إثبات أحكام الصفات.

٣ ـ أن هذه الصفات راجعة إلى اسم الله العليم والقدير.

٤ ـ إثبات الأسماء على أنها أعلام محضة لا تدل على معنى الكمال.

٥ ـ (اتفقوا على أن كلام الله محدث مخلوق في محل وهو حرف وصوت وأمثاله في المصاحف حكايات عنه).

٦ ـ أثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل.

٧ ـ القول بأن الله قديم والقديم أخص وصف ذاته.

٨ ـ نفي دوام الاسماء والصفات في الأزل فيقولون: (إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة).

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٤، ٤٥) قارن التبصير في الدين ص(٦٣).

وقد اتخذوا لنفي الصفات طريقين[1]:

الطريق الأول: إثبات الأسماء دون ما تضمنته من الصفات فيقولون هو سميع بلا سمع وبصير بلا بصر وعليم بلا علم وقدير بلا قدرة ونحو ذلك.

الطريق الثاني: إثبات الترادف بين الأسماء وذلك بدلالتها على الذات فيقولون هو عليم بذاته سميع بذاته قدير بذاته ونحو ذلك.

وكلاهما يرجع إلى نفي الصفات وإثبات الأسماء على أنها أعلام محضة لا دلالة فيها على الصفات.

وعلى هذا فالمعتزلة طائفتان:

الأولى: من تنفي الصفات وتثبت الأسماء على أنها أعلام محضة تدل على الذات.

الثانية: من تنفي الصفات وتثبت الأسماء على أنها بمعنى متعلقاتها فالسمع بمعنى المسموع والبصر بمعنى المبصر والعلم بمعنى المعلوم وهكذا فهما اتفقا على النفي والإثبات واختلفا في المراد بالإثبات.

ثالثاً: الأشعرية:

وهي نسبة لأبي الحسن الأشعري نسباً فهو من سلالة أبي موسى الأشعري الصحابي المشهور.

وهي عقيدته المتوسطة لأنه مر في معتقداته بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة:

فإن أبا الحسن نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه ثم رجع

(١) انظر الرسالة التدمرية ص(١٠).

وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم وكان شيخه فيه أبو علي الجبائي زوج أمه الذي تربى في حجره.

المرحلة الثانية: مرحلة المذهبية:

وفيها استقل الأشعري بمذهبه المنسوب إليه بعد أن تاب من الاعتزال على منبر البصرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار العقدي:

وفيها صرح أخيراً باعتناقه لمذهب السلف الصالح حيث قال في مقالاته بعد ذكره لمذهب أهل الحديث (بكل ما ذكر من قولهم نقول وإليه نذهب) وفيه ألف كتابه الإبانة في أصول الديانة بهذا يعلم أن نسبة العقيدة المتوسطة إليه على أنه سلفي فبدعة لما في ذلك من الخلط بين عقيدته المتوسطة والأخيرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة لا سيما أنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب لهذه النسبة ويفتح بذلك باب شر فعلم بذلك أن النسبة لا تكون إلا لمذهب السلف).

الأشعرية بعد الأشعري:

انقسم المنتسبون إلى مذهب الأشعري المتوسط بعده إلى قسمين:

أولاً: تلاميذه وأصحابه فهؤلاء يثبتون الصفات الخبرية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية ومن أشهرهم الباقلاني. حيث يقول في كتابه الإنصاف: (فنص تعالى على إثبات أسمائه وصفات ذاته وأخبر أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات كما قال عز وجل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1] وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[2]

---

(١) سورة القصص: الآية (٨٨).

(٢) سورة الرحمٰن: الآية (٢٧).

واليدين نطق بإثباتهما له القرآن في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[1] وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2].. إلخ).

ثانياً: من مال إلى الاعتزال فنفى الصفات الخبرية وتأولها وأول من اشتهر عنه نفيها أبو المعالي الجويني وله في تأويلها قولان في الإرشاد ثم إنه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرم التأويل وعلة ذلك ما ذكره ابن تيمية بقوله: (إن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم قليل المعرفة بالآثار فأثر فيه مجموع الأمرين)[3] وبذا يعلم أن العقيدة المنسوبة للأشعري اليوم ما هي إلا عقيدته المتوسطة التي لم تصف من أوساخ الاعتزال وأدرانه.

معتقد الأشاعرة كما هو في كتبهم[4]:

١ ـ أقسام الصفات: تنقسم الصفات عندهم إلى أربعة أقسام:

الأول: نفسية وهي صفة الوجود.

الثانية: سلبية وهي القدم، والبقاء، ومخالفته للحوادث، وقيامه بنفسه، والوحدانية، وإنما سميت سلبية لأن معناها النفي فالقدم عندهم هو عدم الحدوث والبقاء عدم الفناء.

الثالثة: صفات المعاني وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.

الرابعة: صفات معنوية ملازمة لصفات المعاني وهي قادر ومريد وعالم وحي وسميع وبصير ومتكلم. فالصفات إذاً عشرون: الوجود،

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦٤).

(٢) سورة ص: الآية (٧٥).

(٣) موافقة صريح المعقول هامش منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ١٢).

(٤) مجموع مهمات المتقون ام البراهين ص(٣، ٤).

القدم، البقاء، ومخالفته للحوادث، قيامه بنفسه، الوحدانية، القدرة، الإرادة، العلم، الحياة، السمع، البصر، الكلام، قادر، مريد، عالم، حي، سميع، بصير، متكلم، فهو قادر بقدرة، ومريد بإرادة، وعالم بعلم، وحي بحياة، وسميع بسمع، وبصير ببصر، ومتكلم بكلام فهم لا يثبتون من الصفات الخبرية إلا الصفات السبع وهي صفات المعاني.

رابعاً: المفوضة[1]:

التفويض هو رد العلم بالصفات إلى علم الله بها، إما معنى أو كيفية وهو بناء على ذلك نوعان هما:

الأول: تفويض العلم بحقيقة الصفات وماهيتها إلى الله رب العالمين وهذا أصل من أصول السلف الصالح.

ثانياً: تفويض العلم بمعاني الصفات إلى الله تعالى وهو بدعة في الشرع والمراد بالمفوضة: هم الذين يثبتون ألفاظ الصفات كما وردت في الكتاب والسنة مع تفويض العلم بمعانيها اللغوية إلى الله عز وجل وعلا فلا يعلم معناها لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا أحد أبداً.

أنواع المفوضة:

نوعان:

الأول: من يفوض العلم بالمعنى اللغوي إلى الله ويثبت جهل الخلق بمعانيها العربية إلا أنه يقول لها معنى لا يُعلم.

ثانياً: من يقول بأن هذه الصفات لا معنى لها أصلاً فيجب الإيمان بلفظها والسكوت عما عداها.

عقيدة المفوضة:

تتلخص فيما يلي:

---

(١) انظر مجموع النفائس الفتوى الحموية ص(١٦٣، ١٦٥).

١ ـ وجوب الإيمان بألفاظ الأسماء والصفات الواردة.

٢ ـ وجوب التفويض فيما عدا هذا سواء قيل لها معنى أو لا.

٣ ـ أن المقصود من إخفاء معانيها اختيار الخلق بالتسليم لما يؤمرون به.

٤ ـ جهل الخلق بمعانيها فلا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل لا أحد البتة إما لصرفهم عن ذلك وإما لعدم بيان الله ذلك لهم.

فحقيقة مذهبهم تعطيل الصفات والأسماء إذ التعبير بما لا مفهوم له أو له معنى ولكن لا يمكن المتكلم والمستمع فهمه حتى في الكلام لأن المتكلم لا يقصر كلامه عن البيان إلا في ثلاث حالات[١]:

الأولى: قصور عبارته عن المعنى المراد.

الثانية: عدم فصاحته وبلاغته.

الثالثة: عدم علمه بما يقول.

وهذا ما لا يجوز نسبته لخبر الله ورسوله فلا أصدق من الله قيلاً ولا أحسن منه حديثاً ورسوله قد أعطى جوامع الكلم فهم أرادوا بنحلتهم هذا التلبيس على من لا يدرك حقيقة ما هم عليه.

خامساً: المشبهة[٢]:

وهم من أثبت الصفات على نحو ما عليه المخلوق وأول من قال به هشام بن الحكم الرافضي وأول من قالت به من الطوائف البيانية (زعموا أن معبودهم إنسان من ثور على صورة إنسان في أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه)[٣].

---

(١) انظر مجموع النفائس الفتوى الحموية ص(١٠٥).

(٢) نفس المرجع ص(١٦٠، ١٦١).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢١٤).

وقيل إن أول من قال به هي السبئية الذي سموا علياً إلهاً وسموه بذات الإله ولما أحرق قوماً منهم قالوا له الآن علمنا أنك إله لأن النار لا يعذب بها إلا الله).

ويمكن أن يجمع بين القولين بأن الأولى أول من صرح بها والثانية أول من قال بمضمونه.

أنواع المشبهة:

نوعان هما:

١ ـ من شبه ذات الرب عز وجل بذات المخلوق ومن أمثلة ذلك السبئية والهاشمية.

٢ ـ من شبه صفات رب العالمين بصفات غيره من المخلوقات ومن أمثلة ذلك: المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله عز وجل يريد مراده بإرادة حادثة وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا.

وما من طائفة من طوائف البدع في باب الأسماء والصفات إلا وهي مشبهة لأنهم ما نفوا شيئاً من الصفات إلا وقد اعتقدوا التشبيه فيه فسبق التشبيه إلى نفوسهم أولاً وحصل التعطيل، فالتشبيه أصل التعطيل وأساسه.

عقيدة المشبهة:

وهما قسمان:

أولاً: أن ما ذكر من الصفات في الكتاب والسنة ظاهره التشبيه وهذا قول من اعتقد التشبيه في الصفات فنفاها من أجل ذلك.

ثانياً: أن ذاته تعالى المقدسة، كالمخلوقين في كل خصائصها أو بعضها وهو قول المشبهة في الذات.

الرد على فرق النفاة[1]

تقدم أن مذاهب النفاة هي:

١ ـ الجهمية النفاة للأسماء والصفات.

٢ ـ المعتزلة النفاة للصفات دون الأسماء.

٣ ـ الأشعرية وهم يثبتون سبع صفات المعاني وينفون ما عدا هذه الصفات.

٤ ـ المشبهة وهم من يحملون الصفات كصفات المخلوقين.

شبه نفاة الصفات أو الأسماء والصفات:

شبهة الجهمية والمعتزلة:

الشبهة الأولى: أنه يلزم من تعدد الصفات تعدد القدماء وترد من وجوه:

الأول: أن الله قد وصف نفسه بالأحدية كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[2] وعدد أسماءه وصفاته كما هو معلوم والله لا يجمع بين المحال.

ثانياً: أن الله قد وصف نفسه بتعدد الأسماء والصفات مع

---

(١) انظر مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٥٧ ـ ٨٠) انظر الرسالة التدمرية ص(١٥ ـ ٢٠) من النفائس وأيضاً (٢٧، ٥٤ ـ ٥٨).

(٢) سورة الإخلاص: الآية (١).

الأحدية وهو أعلم بنفسه فيجب التصديق بخطابه واعتقاد ما دل عليه كتابه ودلت عليه سنة نبيه.

ثالثاً: إنه إن فرض التناقض بين الوصف بالأحدية وتعدد الصفات في المخلوقات فلا يفرض ذلك في حق الله إذ هو لا يقاس بغيره.

رابعاً: أن تعدد الأسماء والصفات تعدد في أنواع الكمال الواجب له، لا تعدد في ذاته إذ هو سبحانه بصفاته وأسمائه رب واحد.

خامساً: أن ذلك معقول في حق المخلوق فإن الإنسان تعلو مكانته بين الناس بعدد كمالاته فإذا جاز ذلك في حق المخلوق الناقص فلان يكون في حق الله أولى إذ من خلق الكمال يستحيل أن يكون عارياً عنه.

سادساً: أن من أثبت الأسماء من النفاة ملزم بإثبات تعدد الصفات فإنه إذا ثبت التعدد في الأسماء الحسنى ثبت تعدد الصفات إذ هما من باب واحد فإن لم يلزم تعدد القدماء في الأسماء فهو غير لازم في الصفات وإن لزم فقد لزم ذلك في الصفات إذ الكل من باب واحد.

سابعاً: أن نفي الأسماء والصفات جملة يلزمه القول بالتعدد في الأسماء والصفات وذلك بأن يقال له: (هو هذه الموجودات أو غيرها فإن قال: غيرها قيل: هو خالقها أم لا فإن قال: هو خالقها قيل: فهل هو قادر عليها عالم بها مريد لها أم لا فإن قال نعم قيل له: كسابقه أنّ الأسماء والصفات من باب واحد فإذا عددناها وجب أن نقول بتعدد الصفات كذلك، وإن نفى ذلك كان جاحداً للصانع بالكلية ويستدل عليه بما يستدل به على الزنادقة الدهرية) وهذا ما لا تقوله الجهمية.

ثامناً: أن القول بتعدد الموصوف تبعاً لتعدد صفاته أمر يعلم من

الفطرة فساده إذ الفطرة قاضية بأن التكاثر في الصفات الدالة على الكمال والأسماء الدالة على الصفات دليل كمال الموصوف.

تاسعاً: أنه يلزم من أنكر الصفات والأسماء أو الصفات وحدها إنكار الذات إذ لا تعقل ذات لا صفات لها إلا في الذهن إذ هو يفرض المحال وأما في الشاهد فلا موجود إلا وهو موصوف بالصفات.

الشبهة الثانية: أن يلزم من إثبات الصفات التشبيه بالمحدثات والمخلوقات.

وترد بالوجوه التالية:

أولاً: أن الصفات والأسماء والذات من باب واحد ولا يلزم التشبيه إلا إذا حصل التشابه في الذات فإذا أثبتم ذات لا تشبه الذوات فإن لازم هذا إثبات أسماء وصفات لا تشبه أسماء وصفات المخلوقات.

ثانياً: أن ما نفيتم من الصفات وادعيتم فيه التشبيه والتمثيل فيقال لكم أن المتماثلين يجوز ويجب ويستحيل على أحدهما ما يجوز ويجب ويستحيل على الآخر ونحن وأنتم متفقون على أن الله لا يماثله شيء فإثبات الصفات لا يستلزم التشبيه نظراً لأنه لو جاز للمخلوق أن يتصف بصفات الخالق للزم أن يجوز عليه ما يجوز عليه ويجب له ما يجب له ويستحيل عليه ما يستحيل عليه وهذا لا نقول به ولا تقولون به فيجب إثبات صفات الله وأسمائه مع نفي مماثلة أحد له فيها.

ثالثاً: أن التشبيه لفظ مجمل لم يرد الكتاب والسنة به لا نفياً ولا إثباتاً فإن أردتم به أن تكون صفاته كصفات خلقه من كل وجه فهذا ما لا نقول به ولا يلزمنا، وإن أردتم أن بين صفات الخالق والمخلوق توافق وقدر مشترك في مسمى اللفظ المطلق بشرط الإطلاق فهذا لا

يلزم من إثباته الاتفاق في الخصائص فإنه ما من شيئن إلا وبينهما قدر مشترك، فهذا العرش والبعوض كلاهما يتفقان في معنى الوجود عند الإطلاق ولا يلزم أن يكون وجود العرش الذي هو أكبر المخلوقات كوجود البعوض عند الإضافة والتخصيص، فإن الألفاظ العربية في إطلاقها إعتبارات:

أولاً: باعتبارها منقطعة عن الموصوف فهذه يدخل فيها الخالق والمخلوق إذ هي في الشيوع كالنكرة وهذا هو المسمى المطلق.

ثانياً: باعتبار إضافتها إلى الخالق كقولك سمع الله فعندئذ تختص بالخالق سبحانه وتلزمها لوازمه من القدم والأزلية.

ثالثاً: باعتبار إضافتها للمخلوق كسمع المخلوق فعندئذ تختص به وتلزمها لوازمه من الضعف والحاجة وقبول العدم وإذا فهم هذا فليعلم أن إثبات الاشتراك في المسمى المطلق لا بد منه لأنه أصل المعنى ونفيه يستلزم نفي ما بني عليه من المعاني المختصة وهذا يفضي إلى التعطيل.

رابعاً: أن نسبة الصفة إلى الموصوف تستلزم أربعة أحكام:

الحكم الأول: امتناع قيامها بغير الموصوف بها فإذا اتصف بها الباري سبحانه امتنع اتصاف غيره بها.

الحكم الثاني: وجوب قيامها به فيجب أن تقوم برب العالمين صفاته لأنها إن قامت بغيره لم تكن كذلك.

الحكم الثالث: جريان أحكام الذات على الصفات فتجري على صفات الله أحكام ذاته من القدم والأزلية والكمال.

الحكم الرابع: عدم جريان أحكام ذات أخرى عليه فاتصاف الله بها مانع من جريان أحكام ذات المخلوق على صفات الله كالحدوث والخلق والضعف.

خامساً: أن صفاته تعالى لو كانت مخلوقة إما أن تخلق في ذاته فيكون ظرفاً للمخلوقات تعالى الله وإما أن تخلق في غيره فهي ليست صفته بل صفة غيره وغيره مخلوق فالمعاني مخلوقة.

سادساً: أن مبنى هذا الشبهة قياس الله على خلقه والله لا يقاس على خلقه فما لزم منه الباطل فهو باطل.

سابعاً: أنه إن لزم التشبيه في عموم الصفات فهو لازم لكم في الأسماء أو الذات فإما أن تثبتوا الجميع على وجه الكمال أو تنفوا الجميع.

ثامناً: أن ما ادعيتموه من لزوم التشبيه لا يلزمنا لأنا نقول أن الله في اتصافه بهذه الصفات مختص بها ومختصة به.

شبهة من نفى بعض الصفات دون البعض:

الشبهة الأولى: أنه يلزم التشبيه والتجسيم في المنفي وهذه الشبهة يرد عليها بما رد به على ما سبق من شبهة النفاة ونزيد:

الأول: أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر فإذا لزم التشبيه في المنفى لزم في المثبت إذ هما صفات لموصوف واحد ونطقت الأدلة بهما فنفي البعض وإثبات البعض تفريق بين متشابهين بغير دليل.

ثانياً: أنه لو طرد هذا الأصل للزمكم نفي ما أثبتم بل يلزمكم نفي الذات إذ القول في كل واحد.

ثالثاً: أنه يلزمكم في المثبت نظير ما ألزمتموه في المنفي.

رابعاً: أن الله جميع بين الإثبات ونفى التمثيل كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] فليكن الأمر كذلك فيما نفيتم.

---

(١) سورة الشورى: الآية (١١).

خامساً: وإن قلتم أنا لا نعلم في الشاهد من هذه الصفات إلا ما هو صفة للمخلوق قلنا نحن نقول أننا لا نعلم في الشاهد سمعاً ولا بصراً إلا كذلك.

سادساً: وإن قالوا إن ما نفيناه يلزم فيه النقص قلنا وكذلك يلزمكم فيما أثبتم.

سابعاً: وإن قلتم إنا لا نعلم فرحاً إلا ما كان عن خفه في الموصوف وطرب فيه، قلنا ونحن لا نعلم سمعاً إلا محدث ناقص يجوز عليه الفناء والعدم والضعف.

ثامناً: وإن قلتم إن ما أثبتم يدل العقل عليه إذ لا يعقل حي ولا سمع له ولا بصر مثلاً قلنا وكذلك نحن نرى أن الإحكام يدل على الحكمة فدل العقل على اتصاف الله بالحكمة.

تاسعاً: أن الفرق بين صفات المخلوق والخالق كالفرق بين الله وبين خلقه فلا يلزم التشبيه.

الرد على المشبهة:

وحقيقة هذا المذهب كما تقدم أن صفات الله كصفات الخلق ويرد هذا القول من وجوه:

أولاً: نفي الله للتمثيل كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[2].

ثانياً: أن الاختصاص يمنع الاشتراك فاختصاص المخلوق بصفاته يمنع من مشاركة الخالق له واختصاص الخالق يمنع من مشاركة المخلوق له في شيء من صفاته.

(١) سورة الشورى: الآية (١١).

(٢) سورة مريم: الآية (٦٥).

ثالثاً: أن الله جميع بين نفي التمثيل وإثبات الصفات مما يمنع كون صفات الخالق كالمخلوق كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

رابعاً: أنه يلزم من القول بأن صفات الله كصفات المخلوقين من كل وجه أن يكون الخالق مخلوقاً والمخلوق خالقاً. والقديم محدثاً والمحدث قديماً وما لزم منه الباطل فهو باطل.

خامساً: أن الحلف بالله أو صفة من صفاته واجب والحلف بالمخلوق محرم وهو شرك كما قال ﷺ: (من كان حالفاً فليحلف بالله ومن حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك)[1]. فلو كانت الصفات هي عين الأخرى لما اختلف حكمها.

سادساً: أن ذلك مخالف لبداهة العقول من أن الموجود منه ما هو قديم ومنه ما هو محدث ومنها ما هو خالق ومنه ما هو مخلوق.

سابعاً: أن المخلوقات مع ما فيها من التضارب والتوافق يستقل كل منها بما يخصه ويميزه وهي مخلوقات مربوبة فلأن يكون الخالق مخالفاً جميع المخلوقات من كل الوجوه أولى وأحرى.

ثامناً: أن الاشتراك يمنع الاختصاص فيكون الخالق والمخلوق شيء واحد ومن جنس واحد وهو باطل فيما بني عليه يكون باطلاً.

تاسعاً: أنه يلزم منه الجمع بين النقيضين فيكون الشيء الواحد لا قديماً ولا محدثاً ولا خالقاً ولا مخلوقاً وما لزم منه الباطل فهو باطل.

عاشراً: أن اطراد التشبيه يعني أنه عبد لا رب وإن كل منهما هو الآخر.

---

(١) رواه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم والإمام أحمد في مسنده (٢/ ٨٧، ١٢٥).
انظر كتاب التوحيد ص(١٧٨).
انظر المستدرك (١/ ١٨).

الحادي عشر: يلزم منه قول الدهرية وهو نفي الخالق وأما المفوضة فهم داخلون في نفاة الصفات مطلقاً فيرد عليهم بما يرد على النفاة.

أنواع الصفات:

صفات الله نوعان:

أولاً: ثبوتية وهي كل لفظ ورد في الكتاب والسنة يدل على كمال ثابت له تعالى.

ثانياً: سلبية وسيأتي بيانها والثبوتية نوعان:

أولاً: صفات ذاتية.

وهي ما لا تنفك عن الله بحال من الأحوال وهي مكونة من ذات وياء النسبة والذاتي في عرف المتكلمين هو ما يمكن تصور الماهية بدون تصوره ومن هذا المعنى اشتقت الذاتية حيث إنها لا يمكن أن يتصور وجود الله بدون اتصافه بها وفرض عدم اتصافه بها فرض لعدم ذاته إذ لا وجود في خارج الذهن لذات لا صفات لها إذ ما لا صفة له لا وجود له.

وأمثلتها كثيرة: ومنها السمع والبصر والوجه واليدين والقدم والأصابع والعينين وغيرهما من صفات الذات.

ثانياً: صفات فعلية وهي مكونة من فعل وياء النسبة وهائها والفعلي ما نسب إلى الفعل وتضبط الصفات الفعلية بأنها الصفات التي تتعلق بالمشيئة والإرادة إن شاء الرب عز وجل فعلها وإن شاء امتنع عنها فلم يفعلها.

وكل صفة فعلية فهي ذاتية من جهة دوام اتصاف الرب بها أبداً وأزلاً ومن جهة تعلقها بالإرادة والمشيئة فهي فعلية.

الفرق بين نوعي الصفات:

ويعلم الفرق بين النوعين من وجوه:

أولاً: أن الصفة الذاتية لا تنفك عن الله.

ثانياً: أن الصفة الفعلية إن شاء فعلها أو شاء لم يفعلها.

ثالثاً: أن الصفة الفعلية متعلقة بالمشيئة والإرادة.

رابعاً: أن الصفة الذاتية لا تتعلق بالمشيئة والإرادة.

خامساً: أن الصفة الفعلية ترجع إلى الصفات الذاتية فهي راجعة إلى المشيئة والإرادة.

سادساً: أن النوعين يجتمعان في أنهما صفات له تعالى أزلاً أبداً لم يزل متصفاً بهما ماضياً ومستقبلاً لائقان بجلال رب العالمين، وإنما قسم السلف الصالح الصفات إلى هذين النوعين لأمرين:

أولاً: أن الله أخبر عن نفسه بعدة أخبار ينسب لنفسه فيها صفات شأنها أن لا تنفك عنه بحال كقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[2]، وقوله عز وجل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾[3] فعلمنا بذلك أن هذا النوع من المعاني صفات ذات لرب العالمين يستحيل وجوده عارياً عنها ويستحيل وجودها على وجه النسبة إليه إذا فرض انفصالها عنه بل لا يتصور وجودها إلا وهو متصف بها.

ثانياً: أنه وصف نفسه بأفعال على وجوه متعددة من الاطلاق والتقييد واللزوم وهي مما يخضع حصوله لإرادة الفاعل ومشيئته فعلمنا أنه ما نسبها لنفسه إلا ليوصف بها وإنها تابعة لمشيئته وإرادته، كما قال

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦٤).

(٢) سورة القصص: الآية (٨٨).

(٣) سورة طه: الآية (٣٩).

تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[1] وقوله جل وعلا: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾[2] فوجب أن تنسب إليه نسبة الفعل إلى فاعله فالفعل لا يتصور وجوده من غير فاعل والفاعل لا يصدق على الاسم إلا بفعل ولذا جرى التعبير عن هذا النوع من صفات رب العالمين بالأفعال الاختيارية لتعلقها في الوجود والحصول بتعلق المشيئة والإرادة بها.

ولا محذور في هذا التقسيم لعدة أمور:

أولاً: أن الكتاب والسنة قد جاءا بالنوعين.

ثانياً: أن اطلاق أنهما صفات ذات وصفات فعل اصطلاح لا خطأ فيه ولا مخالفة للكتاب والسنة فيه فهو اصطلاح صحيح.

ثالثاً: أن إطلاق الاسم ليس متوقفاً على إطلاق المُخْبِر عنه فقط بل دلالة التعبير عليه كافية. وإنما سميت الصفات صفات لعدة وجوه:

١ ـ حملها لمعاني الصفات وهي الدلالة على الكمال مع أمن المحذور.

٢ ـ أن مجرد التسمية لا محذور فيها أصلاً.

٣ ـ أنه لا يتوقف كون الاسم صفة على إطلاق المُخْبِر به لفظ الصفة عليه بل هي صفة بالوضع العربي وهو كاف في الدلالة على أنها صفة.

٤ ـ كون أسمائه حسنى ولا تكون كذلك إلا إذا حملت الدلالة على الوصف وأكثر ما تطلق الصفة على صفات الذات والنعت على صفة الفعل.

---

(١) سورة الأعراف: الآية (٥٤) وسورة يونس: الآية (٣) وسورة الرعد: الآية (٢).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢١٠).

الصفات السلبية:

تعريفها:

وهي ما تضمنت إثبات ضدها من الصفات الوجودية اللائقة بجلال الله وعظمته مما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[1]. من نفي للنقائض المضادة للكمال متضمن إثبات ضده من الكمال.

وضدها النفي الخالص الذي لا يدل إلا على السلوب، والله لا يوصف إلا بالمعنى الأول وهو ما تضمن كمالاً وذلك للوجوه التالية:

١ ـ أن تفاضل الموصوفات فيما بينها بقدر حضها من الصفات الوجودية التي هي صفات الكمال.

٢ ـ أن ما لا صفات وجودية له لا حقيقة له في الوجود الخارج عن الذهن.

٣ ـ أن الله حمد نفسه والحمد لا يكون إلا على أمر وجودي في الموصوف.

٤ ـ أنه هو الوارد في الكتاب والسنة فما ورد نفي إلا وهو متضمن لإثبات ضده من صفات الكمال والجلال.

وأما النفي المحض فلا كمال فيه وذلك من وجوه:

١ ـ أن النفي المحض عدم محض والعدم والمحض ليس بشيء وما ليس بشيء فهو كما قيل ليس بشيء فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً.

٢ ـ لأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

---

(١) انظر شرح الأصفهانية (٨٦).

٣ ـ أنه لم يرد في الكتاب والسنة نفي محض.

٤ ـ لأن النفي المحض لا مدح فيه ولا كمال والله لا يوصف ولا يسمى إلا بما يدل على الكمال والثناء كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2].

٥ ـ ولأن النفي المحض مستعمل في الذم وسلب الكمال ومنه قول الشاعر:

قبيلة لا يغدرون بذمة ... ولا يظلمون الناس حبة خردل

٦ ـ ما في استعماله من سوء الأدب وسقط العبارة ورداء القول فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً.

ومن أمثلة هذا النوع من الصفات:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3] إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[3]. فإنه بنفيه السنة والنوم أثبت كمال الحياة وكمال القدرة.

وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[4] لإثبات الوحدانية وكمال القدرة والحياة.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[5] لإثبات اختصاصه بصفات كماله وجلاله.

---

(١) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).
(٢) سورة الروم: الآية (٢٧).
(٣) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).
(٤) سورة الإخلاص: الآية (٣، ٤).
(٥) سورة الشورى: الآية (١١).

طريقة الكتاب والسنة في باب الأسماء والصفات[1]:

طريقة الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته الإثبات المفصل والنفي المجمل ويراد بالتفصيل إثبات كل صفة كمال بذاتها والنص عليها بنفسها وبالإجمال هو سلب ما يضاد الكمال في سياق عام يستغرق كل أفراد النقص بلا تعيين لفرد منها بالنفي.

ويدل على الأمرين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] ففصل في الإثبات فعين صفة السمع والبصر وأجمل في النص فلم ينص على فرد من أفراد النقص بل عمها كلها به كما في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾﴾[3]. وإن ورد ما يخالف ذلك بأن جاء في النصوص نفي مفصل وإثبات مجمل كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4] في الإثبات وفي النفي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[5] وقوله سبحانه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[6] فهي مخرجة على أحد الوجوه التالية:

أولاً: أن ما ذكر من النفي المجمل والإثبات المفصل جرى مجرى الغالب وما جاء على خلافة فهو على غير الغالب والقواعد تجري على الغالب.

ثانياً: أن الإثبات المفصل والنفي المجمل هو القاعدة وما أتى على خلافة قصد به تنويع طرق الاستدلال فيكون شاملاً للإثبات

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٤٦٦).
(٢) سورة الشورى: الآية (١١).
(٣) سورة الصافات: الآية (١٨٠).
(٤) سورة الروم: الآية (٢٧).
(٥) سورة الإخلاص: الآية (٣).
(٦) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).

المفصل والنفي المجمل وعكسه، فالأول: قصد به التقعيد والثاني: قصد به التنويع.

ثالثاً: أن الإتيان بالتفصيل في الإثبات والإجمال في النفي عكسه متكافئان وقد جاء القرآن بهما وهو أضعفها حيث لم يرد النوعين في النصوص على سبيل التكافؤ بل الأكثر والغالب وهو الإثبات المفصل والنفي المجمل.

رابعاً: أن ذلك أريد به توسيع دائرة الإثبات وذلك بإثبات ما يضاد هذه الصفات المنفية من صفات الكمال وهو خاص بالجواب عن النفي المفصل فنفي السنة والنوم إثبات لكمال الحياة، وإحاطة العلم وكمال القدرة ونفي الصاحبة والولد لإثبات الصمدية والعظمة.

خامساً: إنها في مقابلة حوادث كبرى قوبلت بالإنكار أو الإثبات من بعض الطوائف فيأتي النفي المفصل لتقرير الرد عليها.

بعض أحكام صفات الأفعال:

ولها أحكام كثيرة منها:

أولاً: أنه لا يلزم من الإخبار بالفعل مقيداً أن يشتق منه اسم مطلق فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه منها إلا أفعال مخصوصة فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة.

وعليه فيجب:

أ ـ أن تطلق فيما قيدت فيه في الكتاب والسنة كما في قوله: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[2] فأطلقت في سياق المقابلة للفعل بنظيره.

---

(١) سورة التوبة: الآية (٦٧).

(٢) سورة النساء: الآية (١٤٢).

ب ـ حرمة إطلاقها مطلقة عن قيدها فلا يقال: نسي الله ويخادع الله ولا يمكر ولا يستهزيء.

ج ـ أن لا يشتق لله منها اسماً فلا يجوز أن يقال: ماكر أو مستهزيء أو مخادع.

د ـ أنه يجوز في باب الخبر عن الله أن نخبر بالاسم منها مقيداً في سياقه فيقال: ماكر بالكافرين ومستهزيء بهم ومخادع لأعدائه لا على سبيل التسمية لأن باب الخبر أوسع من باب التسمية.

ثانياً: أنه يجوز أن يخبر عن الله بها فيقال: الله يخلق، الله يرزق، ونحوها إن كانت مطلقة، وإن كانت مقيدة فلا بد من الإخبار بها بقيدها كما في قولك: الله يمكر بالكافرين ويستهزيء بهم. وكذلك يجب الوصف بها.

ثالثاً: إنها قديمة النوع حادثة الآحاد على معنى أن نوعها قديم كقدم رب العالمين وأما أفرادها فهي تحصيل شيئاً فشيء إذ هي تابعة للإرادة والمشيئة حيث تحصل أفراد الخلق مثلاً شيئاً فشيء فلم تخلق المخلوقات كلها في وقت واحد.

رابعاً: أن الله لم يزل ولا يزال يتصف بها في الماضي والمستقبل فلم تستجد له صفة بعد إن لم يكن متصفاً بها بل هي صفاته في الأزل والأبد وإن خلق المخلوقات لم يفده صفة لم يكن متصفاً بها، وهو ما يسمى عند المتكلمين بالتسلسل في أفعال الله إلا أن هذا اللفظ أي (التسلسل) فيه من الإجمال بسبب تعدد إطلاقاتها ما جعله لا يعبر به عنها بل يحتملها وغيرها فلربما إذا أطلق إثبات التسلسل هكذا انصرف إلى معنى آخر. حيث إن التسلسل يطلق على ثلاث معاني هي:

أولاً: التسلسل في الفاعلين والمفعولات والفعل هو التسلسل في

المؤثرين وهو ممتنع إذ يفضي إلى كون الشيء أثر في الشيء بلا علة ولا سبب ويفضي كذلك إلى القول بأن العالم قديم غير مخلوق بل إلى أنه ليس هناك شيء اسمه مخلوق فيؤدي إلى مذهب الحلول والاتحاد الذي هو صورة من صور النصرانية القائلة بإيجاد اللاهوت أي الإله في الناسوت أي الناس أي أن الخالق حل في مخلوقاته.

ثانياً: التسلسل في الأفعال على معنى أن الله لم يزل فاعلاً أبداً وأزلاً وهذا هو التسلسل الواجب إثباته كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١] وهو المقصود في بحثنا.

ثالثاً: التسلسل في المفعولات على معنى أن الله لم يزل يخلق خلقاً بعد خلق ويترتب خلق الأشياء على وجود أشياء كوجود الابن يترتب على وجود أبويه مثلاً وهذا هو التسلسل الجائز:

فإذا أطلق التسلسل لم يعلم المراد منه زيادة على أن تسمية هذا النوع تسلسلاً اصطلاح حادث لم يرد في الكتاب والسنة وباب الصفات توقيفي على معنى أن نحذوا حذو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

خامساً: أنه يفعل بإرادته ومشيئته فلا يجب عليه شيء البتة فما أراده فعله وما لم يرده لم يفعله.

سادساً: أنه إذا أراد شيئاً فعله وهي إرادة لفعله سبحانه وأما إرادته المتعلقة بالعبد فشيء آخر.

فإن إرادته لفعل العبد لا تستلزم وقوعه وأما إرادته كون العبد فاعلاً فهي مستلزم لوقوع الفعل من العبد فالأولى: متعلقة بما يحبه ويرضاه والثانية: متعلقة بخلقه وإيجاده.

سابعاً: أن إرادته وفعله متلازمتان فما فعله أراده وما أراده فعله،

---

(١) سورة البروج: الآية (١٦).

أما العبد فلا تلازم بين فعله وإرادته فإنه يريد ما لا يفعل ويفعل ما لا يريد فما ثم فعال لما يريد إلا الله.

ثامناً: أن كل فعل من أفعاله له إرادته التي تخصه.

تاسعاً: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته صح أن يفعله كالنزول والمجيء لفصل القضاء والضحك والعجب والفرح ونحوها.

عاشراً: أن أفعاله مشتقة من صفاته وأما المخلوقين فصفاتهم مشتقة من أفعالهم فهو الخالق لأن صفته الخلق وهو الكريم لأن صفته الكرم، أما المخلوقين فقد يوصف بالكرم من هو بخيل فلا تطابق أفعالهم كما أن وصفهم بالشجاعة ليس مستلزماً لأن يكون فعلهم كذلك فأفعاله سبحانه مطابقة لصفاته من كل وجه.

الحادي عشر: أنه لا يدخل الشر في أفعاله كما قال ﷺ: (والشر ليس إليك)[1] لكن يدخل في عموم خلقه، كما في قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ كما أنه لا يدخل الشر المحض في مفعولاته فهو لا يخلق شراً محضاً وهو من جهة النسبة إليه خير وإن كان بالنسبة لمن وقع عليه شر فلا يدخل الشر مطلقاً في أفعاله ولا مفعولاته.

دراسة لبعض الصفات الواردة:

الصفة الأولى: صفة القدرة وهي صفة ذاتية أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها ولا تتعلق إلا بالممكنات فلا تدخل المستحيلات في متعلقاتها لأنها لو دخلت لكانت ممكنة فيلزم من ذلك الجمع بين النقيضين وهو كون الشيء ممكن مستحيل في آن واحد

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٩١) وقد نص ابن القيم على صحته انظر بدائع الفوائد (٢/ ٢١٤).

وهذا ممتنع في بداهة العقول[1]، ودليلها من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2] وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾[3] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾[4] وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[5]، أي لا يكرثه ولا يثقله ولا يعجزه.

الدليل من العقل:

قال ابن تيمية: (إنه إما أن يكون المبدع للأشياء مجرد ذات عارية عن الصفات مستلزمة وجود المفعول كما يقول المتفلسفة القائلين بقدم الأفلاك وإما أن يكون ذاتاً موصوفة بالصفات لا يجب معها وجود المخلوقات كما عليه أهل الملل، والأول باطل لأنه يستلزم أن لا يحدث في العالم شيء لأن العلة التامة القديمة يجب أن تستلزم معلولها فلا يتأخر شيء من معلولها ويلزم قدم جميع الحوادث وهو خلاف المشاهدة، وإن كان الثاني فالصفة التي يصلح بها الفعل هي القدرة).

أو يقال: فإذا لم يكن موجباً لذاته بل بصفة تعين أن يكون مختاراً فإنه إما موجب بالذات وإما فاعل بالاختيار والمختار إنما يفعل بقدرة إذ القادر هو الذي إذا شاء فعل وإن شاء لم يفعل فأما من يلزمه المفعول بدون إرادته فهذا ليس بقادر بل ملزم بمنزلة الذي تلزمه الحركات الطبيعية الذي لا قدرة له على فعلها ولا تركها[6].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص(٢٥).

(٢) سورة التغابن: الآية (١).

(٣) سورة الكهف: الآية (٤٥).

(٤) سورة فاطر: الآية (٤٤).

(٥) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).

(٦) شرح الأصفهانية (٢٥).

الصفة الثانية: الإرادة وهي عبارة عن صفة في الحي توجب تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء نسبة القدرة إلى الكل. قال علماء الكلام: نسبة الضدين إلى القدرة سواء، إذ كما يمكن أن يقع بقدرته تعالى أحد الضدين يمكن أن يقع به الضد الآخر[1].

أدلتها من القرآن:

قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾﴾.

وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾[6].

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ١٤٥).
(٢) سورة الأنعام: الآية (١٢٥).
(٣) سورة البقرة: الآية (٢٥٣).
(٤) سورة البقرة: الآية (١٨٥).
(٥) سورة النساء: الآية (٢٦).
(٦) سورة النساء: الآية (٢٧).

الدليل من العقل[1]:

قال ابن تيمية: (إن العالم فيه تخصصات كثيرة مثل: تخصيص كل شيء بما له من القدرة والصفات والحركات كطوله وقصره وطعمه ولونه وريحه وحياته وقدرته وعلمه وسمعه وبصره وسائر ما فيه مع العلم الضروري بأنه من الممكن أن يكون خلاف ذلك إذ ليس واجب الوجود بنفسه ومعلوم أن الذات المجردة التي لا إرادة لها لا تخصص وإنما يكون التخصص بالإرادة)[2].

أنواع الإرادة:

نوعان: [3]

أ ـ كونية قدرية خلقية تتعلق بالخلق والإيجاد من أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[4] وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾[5] وقوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ﴾[6].

ب ـ دينية شرعية أمرية تتعلق بالأمر والنهي والشرع ومن أمثلتها:

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[7].

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ۝٢٨﴾[8].

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦).
(٢) شرح الأصفهانية (٢٦).
(٣) انظر لوامع الأنوار البهية ص(١/٣٣٨) لوامع الأنوار البهية (١/١٣٤).
انظر شرح الطحاوية لابي العز ص(٥٣).
(٤) سورة البقرة: الآية (٢٥٣).
(٥) سورة الأنعام: الآية (١٢٥).
(٦) سورة هود: الآية (٣٤).
(٧) سورة البقرة: الآية (١٨٥).
(٨) سورة النساء: الآية (٢٨).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1].

وتتعدد الإرادة بتعدد المراد كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[2].

الفرق بين الإرادتين:

أولاً: الإرادة الكونية صفة ذاتية.

ثانياً: الإرادة الدينية صفة فعلية.

ثالثاً: أن متعلق الإرادة الكونية الخلق والإيجاد.

رابعاً: أن متعلق الإرادة الدينية أمر الله ونهيه وما يحبه الله ويرضاه.

خامساً: أن الإرادة الكونية تستقل في حق الكافر إذا كفر والعاصي إذا عصى.

سادساً: أن الإرادة الشرعية تستقل في حق الكافر إذا آمن والعاصي إذا أطاع.

سابعاً: أنهما يجتمعان في حق المؤمن فعله خلق الله وهو مما يحبه ويرضاه.

ثامناً: الإرادة الكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه ولا يرضاه من الكفر والمعاصي.

تاسعاً: الإرادة الدينية أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به واقع أو غير واقع.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية (٣٣).

(٢) سورة البروج: الآية (١٦).

عاشراً: أن الإرادة الشرعية أخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به.

الصفة الثالثة: العلم وهي صفة ذاتية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها.

أدلتها من القرآن:

قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾[1]. وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2] وقوله: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾﴾[3]، وقوله: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴿١٩﴾﴾[4].

الدليل من العقل[5]:

١ ـ أنه يستحيل إعادة الأشياء مع الجهل لأن إيجاد الأشياء بإرادته والإرادة تستلزم تصور المراد هو العلم فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة والإرادة مستلزمة للعلم فالإيجاد مستلزم للعلم.

٢ـ ولأن المخلوقات فيها من الأحكام والاتفاق ما يستلزم علم الفاعل بها.

٣ ـ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره من غير علم.

٤ ـ ولأن من المخلوقات من هو عالم والعلم صفة كمال ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً.

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).
(٢) سورة البقرة: الآية (٢٩).
(٣) سورة طه: الآية (٩٨).
(٤) سورة غافر: الآية (١٩).
(٥) شرح العقيدة الأصفهانية ص(٢٤، ٢٥).

والله يعلم الكليات والجزئيات كما قال تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾[1].

الصفة الرابعة: صفة الحياة وهي صفة ذاتية وهي شرط في العلم والقدرة وغيرها.

دليلها من القرآن:

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[2].

وقوله سبحانه: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ﴾[3].

الدليل العقلي:

إن من كان ذا علم وقدرة لا بد وأن يكون حياً إذ من لم يكن كذلك فلا علم له ولا قدرة. ولو صح الاتصاف بالعلم والقدرة بدون حياة لصح وصف الميت بهما.

الصفة الخامسة الكلام وهي صفة ذاتية وفعلية ومذهب السلف فيها أن كلام الله بصوت وحرف معاني وألفاظ قديم النوع حادث الآحاد، على معنى أنه صفة ذاتية لم يتصف بها تعالى بعد أن لم تكن، وأما أفرادها فهي تكون شيئاً فشيئاً فهو سبحانه قد تكلم بكلامه في أزمان مختلفة وإن هذه الصفة متعلقة بالإرادة والمشيئة فمتى أراد أن يتكلم تكلم ومتى لم يرد الكلام لم يتكلم[4].

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٥٩).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).

(٣) سورة طه: الآية (١١١).

(٤) انظر شرح العقيدة الأصفهانية (٣٣) وما بعدها.

الأدلة من القرآن[1]:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾[5].

وقوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ﴾[6].

وقوله: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[7].

وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[8].

وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾[9].

الأدلة من السنة:

قوله ﷺ: (يقول تعالى يا آدم فيقول: لبيك وسعديك فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً من النار)[10].

وقوله ﷺ في حديث النزول فيقول: (من يدعوني فأستجيب له

---

(١) انظر العقيدة الأصفهانية (٦٦).
(٢) سورة التوبة: الآية (٦).
(٣) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).
(٤) سورة النساء: الآية (١٦٤).
(٥) سورة مريم: الآية (٥٢).
(٦) سورة آل عمران: الآية (٥٥).
(٧) سورة البقرة: الآية (٢٥٣).
(٨) سورة النساء: الآية (٧٨).
(٩) سورة النساء: الآية (٢٢١).
(١٠) البخاري كتاب التفسير(٦٥) سورة (٢٢) الباب رقم (١).

من يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له)[1] متفق عليه.

الأدلة من العقل[2]:

١ ـ أنه لو لم يصف بصفة الكلام لتصف بضدها.

٢ ـ أنها كمال لا نقص فيه من جميع الوجوه فيجب إثباته.

٣ ـ أنها كمال في المخلوق ولأن يتصف به الخالق لكان أولى.

٤ ـ أن الله قد وصف به نفسه وهو أعلم بنفسه فوجب إثبات اتصافه به.



---

(١) متفق عليه انظر اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (٣/ ١٤٤) رقم الحديث (٣٤).

(٢) انظر العقيدة الأصفهانية ص(٧٢و ٧٣).

قواعد أساسية في الأسماء والصفات

المراد بالقواعد القوانين الكلية والضوابط العامة التي يبنى عليها توحيد الأسماء والصفات وعلى أساسها تحصل أحكامه وتظهر، وبناء عليها يعصم الذهن من الخطأ في هذا الباب.

وأهم هذه القواعد ما يلي:

القاعدة الأولى: قاعدة النفي والإثبات:

إن الله قد جمع فيما وصف الله به نفسه بين النفي والإثبات ويأتي النفي في كتاب الله مجملًا[1] والإثبات مفصلًا[2] ولا بد لكل من هذين الجانبين من دليل فلا نفي إلا بالدليل النافي ولا إثبات إلا بالدليل المثبت، ويكفي باب النفي أن يكون نقصاً منافياً لكمال الله المقدس وأما الإثبات فما كان منه وصفاً أو اسماً فهو توفيقي وما كان إخباراً عن الله بكمال لم يرد به كتاب ولا سنة لكنه يدل على المدح والثناء ولا شائبة للنقص المنافي للكمال فيه فيخبر عن الله به وذلك لأن ما ينفي من النقائص لا حصر لها كما أن التعبير عن الكمال لا ينحصر فيما ورد في الكتاب والسنة وإن كنا نقول إن ما ورد فيهما هو غاية في الكمال والجلال ويدل على أن من كمالات الله ما لا تحيط به

---

(١) النفي المجمل: هو سلب صفات النقص المنافية، لكمال الوارد في الكتاب والسنة في سياق عام يستغرق النقص مثل الله لا مثل به، الله لا مكافئ له.

(٢) الإثبات المفصل: هو ذكر صفات الكمال بما يدل على ثبوتها واحدة واحدة على التعيين لأفراده كل صفة باستقلالها مثل سمع بصر، علم ونحو ذلك.

النصوص الشرعية قوله ﷺ: «أو استأثرت به في علم الغيب عندك» كما إن عدم ورود الدليل على نفي النقص المنافي للكمال لا يجوز إطلاقه على الله لأن عدم الدليل ليس هو العلم، بعدم الدليل. لأن الأول هو الجهل والثاني هو العلم ومن أعظم الأدلة على نفي النقص المنافي للكمال هو منافاته لكمال الله المقدس إذ لا يتصور في كمال الله المقدس أن يتعارض أو يتناقض ولذا ما ناقض الكمال الثابت في الكتاب والسنة كان نقصاً، ومن هنا جاء النفي مجملًا لأن النفي المفصل ليس بكمال لأنه لا يستعمل إلا في الذم كما قال الشاعر.

قبَيّلة لا يغدرون بذمةٍ ولا يظلمون الناس حبة خردل

فذمهم لعدم استطاعتهم للغدر والظلم ولو أرادوهما كما إنه صغرها تحقيراً لها ولشأنها، ولأنك إذا أردت مدح إنسان فقلت له: أنت لست زبالًا ولا كناساً ولا بياع خضار ونحو ذلك لاعتبر ذلك من سقط القول وسيئه ويدل على هذه القاعدة قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ نفي مجمل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثبات مفصل وفي الأول نفي النقص المنافي للكمال وفي الثاني إثبات الكمال لله رب العالمين والنفي لا ينافي الإثبات لاختلاف المحل في كل منهما ولأن الله جمع بينهما وهو لا يجمع بين المحالات ولا يفرق بين المتماثلات.

القاعدة الثانية: في دلالة الأسماء الحسنى:

للأسماء الحسنى نوعين من الدلالة أحدهما: دلالة عامة والثانية دلالة خاصة:

فالدلالة العامة: دلالة على الذات العلية بالعلمية ودلالة على المعنى القائم بجلال الله وعظمته وهو كمال بالوصفية فاسم الله الرحمن مثلًا يدل على الذات العلية وهو الله جل جلاله بالعلمية وعلى صفة

الرحمة وهي معنى يقوم بالرحمن سبحانه، ومن استعماله علم قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ ومن استعماله وصفاً مجيئة تابعاً للفظ الجلالة الله في قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢﴾.

وأما **الدلالة الخاصة**: فإن كان اسم من أسمائه تعالى له ثلاث دلالات:

الأولى: دلالته على كل معناه بالمطابقة كدلالة لفظ الجلالة الله على الذات الإلهية وعلى الصفة التي توافق لفظ الجلالة في إفادته وهي الألوهية فلفظ الجلالة كل معناه هو الدلالة على هذين الأمرين.

الثانية: دلالته على جزء معناه بالتضمن فلو فرض دلالة لفظ الجلالة على العلمية وحدها فدلالته هذه على بعض معناه الذي يتضمنه وكذلك دلالته على الصفة الموافقة للفظ الجلالة في المادة وحدها فهو دال على بعض معناه وهذه الدلالة على فرض دلالة الكل على أحد أجزائه وإن كان ذلك يفرض فرضاً.

الثالثة: دلالته على معنى خارج عن ذاته بالالتزام لكنه لا يتصور تحقيق معناه إلا به كدلالة لفظ الجلالة الله على صفة الحياة مثلًا إذ لا يتصور إلهاً متصفاً بالألوهية إلا إذا كان حياً متصفاً بالكمال اللائق به فالحياة ليست مما يدخل في معنى لفظ الجلالة ولكن لا يتصور صحت معناه إلا بوجودها.

وهذان النوعان من الدلالة وضعيتان لأن أسماء الله وضعها الله للدلالة عليهما أما الأولى فإن دلالة الأسماء على الذات من دلالة أسماء الأعلام على المسمى بها ودلالتها على الوصفية موضوعة للدلالة على المعنى القائم بذات رب العالمين وهكذا يكون الأمر إذا نظر إلى أن الاسم منها موضوع للدلالة بالمطابقة على الذات والصفة ودلالته

على أحدهما بالتضمن وعلى المعنى القائم به تعالى الخارج عن معنى الاسم والذي لا يصح المعنى إلا به بالالتزام.

القاعدة الثالثة: في اعتبارات إطلاق الصفة:

للصفة عند إطلاقها ثلاث اعتبارات:

الاعتبار الأول: اعتبار الصفة بقطع النظر عن الموضوع بها فتلزمها لوازم عامة ككونها صفة كمال أو واجبة أو جائزة أو ممتنعة ونحو ذلك وهذا اللزوم لوازم ذاتية لها لا علاقة لها بالموصوفات بها، فهي جارية مجرى النكرات وأسماء الأجناس في الدلالة على المسمى فصفة الوجود مثلًا تنقسم إلى قسمين وجود قديم ووجود محدث باعتبارها اسم جنس لنوعي الوجود وإن كانت عند إطلاقها لا تدل على واحد منهما بعينه ويمكن أن يجري ذلك في السمع والبصر مثلًا لأنهما منقسمان إلى سمع قديم وسمع محدث وبصر قديم وبصر محدث ودلالتهما على نوعيهما دلالة عامة لا يلحظ فيهما واحد منهما بل الملحوظ هي الصفة ولوازمها العامة وبالنظر في الصفة نفسها ولوازمها العامة فهي لا تدل على أكثر من أصل المعنى وهو القدر المشترك بين الموصوفات، وبناء على ذلك فاجتماع الموصوفات تحت هذا الاسم العام ليس هو التمثيل الذي نفته الأدلة في قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ لأن المقصود به التماثل فيما هو من خصائص الموصوفات.

الاعتبار الثاني: اعتبار الصفة مضافة إلى المخلوق فتلزم الصفة لوازمه وهي بهذا الاعتبار مختصة بالمخلوق لأن الاختصاص يمنع الاشتراك كقولك سمع المخلوق وبصره وعلمه ونحو لك وهي بهذا الاعتبار لا يتصف الخالق جل جلاله بها لأن اتصافه بها يمنع اختصاص المخلوق بها، ولو اتصف بها لزم أن يكون الخالق هو

المخلوق والعكس صحيح فيلزم بذلك التمثيل المذموم التي جاءت الأدلة بنفيه وتنزيه رب العالمين عنه وهو محال وما لزم منه المحال كان محالًا فلا يتصف الباري جل شأنه بشيء من خصائص المخلوقين لأنه لو اتصف بها للزم أن يتماثلان فيه فيما يجب لكل منهما أو يمتنع على كل منهما! ويجوز على كل منهما وهو ممنوع فيمتنع عليه وما بني عليه وهو مماثلة الباري في شيء من خصائص المخلوقين.

الاعتبار الثالث: اعتبار الصفة مضافة للخالق جل شأنه وهي بهذا الاعتبار تلزمها لوازمه تعالى من الأزلية والقدم والكمال ونحو ذلك وبناء على ذلك فإن إضافتها له تعالى تمنع مشاركة المخلوق له فيها لأن ذلك يفضي لأن يكون الخالق عين المخلوق والعكس صحيح وهذا هو التمثيل الذي نفته الأدلة الشرعية والعقلية وهو أن يكون المخلوق مشاركاً لله في شيء من صفات كماله والذي يترتب عليه أن تلزم لوازم المخلوق للخالق وتلزم لوازم الخالق للمخلوق فيكونان شيئاً واحداً متناقضاً في ذاته إذ هو متصف بالقدوم والحدوث والكمال والنقص والوجوب والجواز والامتناع والجواز في محل واحد وذات واحدة وهو ما يحيله العقل فظهر بذلك أن هناك فرقاً بين الصفة في حال اختصاصها بموصوفها وفي حال إطلاقها فالشركة في الأولى ممتنعة وفي الثانية ممكنة بل واجبة وإن التشبيه المذموم يلزم الأولى دون الثانية.

وإذا استقر هذا الفرق فلا بد من العلم بأن من نفي اعتبار الصفة حال الاطلاق فقد نفي أيضاً الصفة باعتبار اختصاصها وذلك لأن معنى الصفة حال الإطلاق هو أصل الصفة في حال الاختصاص فإذا نفى الأصل نفى ما بنى عليه وهو المعنى المختص فيلزم من نفي الصفة حال إطلاقها التعطيل وهو نفي معاني الأسماء والصفات وإنكارها وجحدها.

ويدعى اعتبار الصفة حال الإطلاق بالقدر المشترك بين المسميات ويطلق عليه المطلق بشرط الإطلاق وهو فرض يفرضه الذهن لا يوجد في خارج الذهن فهو تصور مجرد عن الصفات المختصة فهو معنى تجريدي ومن جعل الله كذلك فقد عطل الله عن صفات كماله لأن الباري عنده في هذه الحالة عدم ولا وجود إلا بصفات وجودية. وأما النفي المحض فهو عدم والعدم ليس بشيء في خارج الذهن أي في الحقيقة والواقع المشاهد ولذا فلا يتصف الباري به فلا يقال في حقه سبحانه لا موجود ولا معدوم ولا هو فوق ولا هو أسفل ونحو هذه الألفاظ وما ورد من النفي في القرآن الكريم فهو نفي يتضمن إثبات ما يضاده من صفات الكمال الوجودية كقوله سبحانه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ لإثبات كمال الحياة والقيومية وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ لإثبات كمال الوحدانية هذا ويطلق عليه لفظ متواطئ بناء على تساوي الموصوفات في معنى الصفة في حال الإطلاق ويطلق عليه لفظ مشكك إذا لحظ تفاوت الموصوفات فيه باعتبار الصفات المختصة لأنها أقسامه لكنها موجودة في الخارج دونه والتشابه بين الموصوفات في اعتبار الصفة حال إطلاقها هو تشابه معنوي وليس لفظياً لأنه لو قيل بالتشابه اللفظي للزم نفي ذلك القدر التي تدل عليه الصفة حال إطلاقها كما إنه لو قيل لفظي لنفى ما بنيت عليه المعاني المختصة فيحصل التعطيل والفرق بين القولين. إن التشابه المعنوي منقسم باعتبار التساوي أو التفاوت في معناه. وأما اللفظي فلا ينقسم بل تتعدد إطلاقاته على الأشياء فمثال التشابه المعنوي في المسمى عند الإطلاق: الإنسان في دلالته على أفراده التي يوجد فيها هذا المعنى، ومثال التشابه اللفظي إطلاق لفظ المشتري على النجم المسمى به وعلى أحد طرفي العقد كما إن التشابه المعنوي في المسمى المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد في الخارج لكن توجد أفراده وأما الاشتراك اللفظ فيوجد في خارج الذهن فليس هو معنى يربط به الذهن بين المسميات وبذا يعلم أهمية هذا الأصل وقيمته في باب الأسماء والصفات.

وبه يرتفع الإشكال الحاصل من إطلاق بعض الأسماء على العباد وإطلاقها على الله وإطلاق بعض الصفات على العباد وإطلاقها على الله لأن حال إطلاق الصفة غير حال إضافتها إلى الله أو إلى المخلوق فقد سمى الله بعض عباده بالعزيز ويسمي نفسه العزيز ووصف نفسه بالرحمة وبعض عباده بالرحمة وليس العزيز كالعزيز ولا الرحمة كالرحمة وهكذا الأمر في جميع الأسماء وجميع الصفات فيكون إثبات الصفات لله تعالى لا محذور فيه أصلًا وبذا نرد على نفاة الأسماء والصفات بدعوى لزوم التشبيه المذموم لها عند الإطلاق ومما ينبغي التنبيه عليه أن الصفة باعتباراتها الثلاثة هي صفة كمال في الكل وللباري جل وعلا عند إضافة الصفة إليه كمالها وغايتها ومنتهاها وهي واجبة له بعكس الصفة إذا أضيفت إلى المخلوق فله منها ما يليق بحاله مع ملاحظة تفاوت المخلوقين في الاتصاف بذلك الكمال الممكن المخلوق وهو كمال جائز له وليس بواجب.

القاعدة الرابعة: فيما يضاف إلى الله:

المضاف إلى الله نوعان:

النوع الأول: ما يضاف إلى الله من الأعيان وهو على ضربين:

الضرب الأول: إضافة بالجهة العامة كالخلق والرزق والإحياء والأماتة ونحو ذلك فإضافتها إضافة خلق وإيجاد كما في قوله سبحانه: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾﴾.

الضرب الثاني: إضافة بالجهة الخاصة كروح الله وناقة الله وبيت الله ونحو ذلك فإضافتها إضافة تشريف وتكريم وتعظيم لشأنها كما في قوله في عيسى عليه السلام: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ وقوله سبحانه: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ وقوله ﷺ في حمزة ابن أبي طالب: «أسد الله» وفي خالد بن الوليد: «سيف الله» ونحو ذلك.

النوع الثاني: إضافة معاني وهي إضافة صفة لموصوفها كما في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وقوله سبحانه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ونحو ذلك؛ والمراد بقوله المضاف إلى الله أي المنسوب إليه تعالى في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. فإضافة الأعيان إضافة ما هو لا علاقة له بالذات الإلهية وليس من لوازمها ولا يترتب على وجوده وجودها ولذا فهو إضافة ذوات مستقلة بأعيانها وصفاتها وفائدة الإضافة حينئذ هي الإعلام بأنها من مفعوله تعالى أو أنه مفعول مشرف مكرم جدير بتعظيمه لتعظيم الله له وإشادته بشأنه وإنما يكون تعظيمه بما عظمه الله به بدون زيادة على ذلك وأما إضافة المعاني فهي إضافة ما يدل على معنى يقوم بالباري جل وعلا لائق بجلاله وعظمته مما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من كمالاته تعالى وهذه المعاني لا تقوم بذاتها بل بمن يتصف بها فهي صفات له تعالى وهي من لوازم ذاته ووجودها إذ لا يوجد في خارج الذهن موصوف بلا صفات، ولا صفات بلا موصوف. ولذا فقد امتدح نفسه بالوصف بالكمال، فقال سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ وقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ وبهذا الأصل يعلم بطلان قول المعتزلة والجهمية في صفة الكلام عندما قالوا إن كلامه مخلوق وخلقه في غيره؛ لأن الكلام معنى من المعاني فيضاف لمن اتصف به فلا يكون مخلوقاً له تعالى لأن ذاته سبحانه قديمة فكذلك كلامه ولا يتصور أن يكون في غيره لأن الصفة ملازمة لموصوفها. ولو كان الكلام صفة لغيره لكان كلاماً لذلك المنسوبة إليه وبذا يعلم ما في قولهم من التناقض وهكذا الأمر نفسه. بالنسبة لمن فسر بعض الصفات ببعض متعلقاتها كمن فسر صفة الخلق بالمخلوق وجعل الفعل عين المفعول لأن الأفعال معاني يتصف بها الباري وأما

المخلوقات فهي ذوات مستقلة وعلى هذا يتضح الفرق بين صفة الخلق وبين المخلوق وبين صفات الفعل وبين المعفولات.

وبذا يفهم معنى الإضافة في قوله سبحانه عن عيسى عليه السلام: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ أي مخلوق له شريف القدر عظيم المنزلة بدليل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ (٥٩)﴾ فبكلمة كن كان عيسى أي خلق وليس هو عين الكلمة لأن الكلمة معنى وهو صفة لمن تكلم بها وهو الله وأما عيسى فهو ذات مخلوقه لله.

وأما ما روي من إطلاق الرحمة على متعلقها كما في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ فليس المراد بها الصفة ولكن المراد بها المتعلق وهو المطر والذي يحدد ذلك السياق ولولا ثبوت الصفة لما صح الإطلاق على المتعلق فبان بذلك إن إطلاق الصفة على المتعلق لا يدل على نفي الصفة أو إنها عين متعلقها بل إن إطلاقها على المتعلق لازم صحة الاتصاف بها وإلا لما صح إطلاقها على المتعلق إذ كيف يسمى خلقاً ما لم تتعلق به صفة الخلق ورحمة ولم تتعلق به صفة الرحمة واطراد الأمر في جميع الصفات الفعلية ومن هنا ندرك أهمية هذا الأصل وقيمته في ضبط توحيد الأسماء والصفات فعلى هذه القاعدة يبنى القول في قدم الصفات وحدوثها إذ إضافة المعاني إليه تقتضي إنها صفات له وإضافتها إلى المخلوق تقتضي إنها صفات للمخلوق، وبناء على ذلك يستحيل اتصاف كل واحد منها بصفة الآخر كما إن الصفة المضافة إلى الله واجبة والصفة المضافة إلى المخلوق جائزة لجواز الوجود والعدم عليها دون صفات الباري جل شأنه.

القاعدة الخامسة: وهي في أنواع صفات الباري جل شأنه:

صفات الله جل جلاله على ضربين:

الأول منهما: صفات ثبوتية وهي ما تدل على معنى وجودي يتصف به الباري جل جلاله وهي نوعان:

النوع الأول: صفات ذاتية: وهي التي تلازم الذات الإلهية أزلًا وأبداً ولا تتعلق بمشيئته وقدرته تعالى ولا يتصور بحال من الأحوال أن يكون الباري جل وعلا عارياً عنها كصفة السمع والبصر والحياة واليدين والعينين ونحو ذلك.

النوع الثاني: صفات فعلية وهي التي تتعلق بالمشيئة والقدرة بحيث إذا شاء فعلها وإذا لم يشأ لم يفعله كصفة الاستواء والمجيء والنزول والضحك والعجب ونحو ذلك.

الضرب الثاني: الصفات السلبية وهي ما تدل على سلب متضمن إثبات ضده من كمال الله المقدس كنفي السنة والنوم في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ لإثبات كمال الحياة وكمال القيومية ونفي الكفؤ في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ لإثبات كمال الوحدانية والفرق بين الصفات السلبية عند السلف وغيرهم أن الصفات السلبية عند السلف تتضمن إثبات ضد السلب من الكمال المقدس وأما عند غيرهم فهي سلب محض لا يتضمن إثبات شيء من الكمال المقدس، ولذا فهو عدم محض كقول بعضهم لا داخل العالم ولا خارجه ولا موجود ولا معدوم ونحو ذلك.

المراد بالوجودي: هو ما له وجود خارج الذهن وأما الوجود داخل الذهن فلا قيمة له، لأن الذهن يفرض الممتنعات والمستحيلات ولأن الذهن لا يدرك إلا معنى عام أما المعنى المختص فهي التي توجد في خارج الذهن ملازمة لمحلها وهو الموصوف بها ومن هنا

كانت صفات الله إما وجود أو متضمن لما هو وجود لأن السلب الذي لا يتضمن وجود عدم والعدم ليس بشيء وما ليس بشيء فليس بشيء ولأن العدم كما يوصف به الموجود يوصف به المعدوم بل ويوصف به الجماد والمستحيل بل والميت ولذا فليس هو كمال فلا يتصف الباري به سبحانه وبذا يعلم إنه لا كمال إلا في الأمور الوجودية الثابتة في خارج الذهن فلا مدح ولا ثناء إلا بها فلا ثناء ولا مدح في أمر عدمي إذ المدح والثناء لا يكون إلا بأمر وجودي فلا يكون بأمر عدمي ضرورة التناقض بينهما في المعنى.

القاعدة السادسة: في دلالة الأسماء الحسنى على العلمية والوصفية بلا تناقض:

أسماء الله الحسنى أعلام وأوصاف الوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة بخلاف أوصافه تعالى.

أسماء الله حسنى بمعنى أنها تدل على أحسن معنى وأفضل مسمى بلغ في ذلك أعلى الغايات ومنتهى النهايات ومن هنا كانت دالة على ما لا يدل عليه غيرها من أسماء المخلوقات فهي أعلام دالة على الذات العلية معينة لها كتعيين الأعلام لمسماها والأعلام جمع علم وهو ما يعين مسماه مطلقاً وهي أيضاً أوصاف لدلالتها على معاني جليلة تقوم بذات الباري جل شأنه، وإنما حملت أسماء الله الحسنى هاتين الدلالتين لأن الله أحد واحد فأسماؤه لا يشاركه فيها غيره وكذلك صفاته فعدم وقوع الشركة فيها اقتضى ما فيها من التعيين وكذلك الحال في صفاته فليس له فيها مساوٍ ومشارك فهي معينة له ولهذا كانت العلمية في أسمائه لا تنافي الوصفية لأنها من باب واحد وأما المخلوقين فلا ولذا إذا كان العلم مشتق من صفة فإنه عندما يأخذ العلم من تلك الصفة يختص بمسماه ولا يلحظ فيه دلالته على الوصف

لأنها لو لوحظت لما كان العلم معيناً لمسماه لأن الوصفية مشتركة بين المخلوقين كما إن أسماء الله موافقة للصفات الموافقة لها في المادة وأما أسماء المخلوقين فلا دلالة لها على الصفات ولذا فلا تلازم بين الاسم والصفة الموافقة له في المادة ولأن الأصل في أسمائهم الجمود ولذا قد يسمى الواحد فيهم بالاسم الموافق للصفة في المادة ولا يكون متصفاً بتلك، فلو سمى رجل شجاع فلا يلزم أن تكون الشجاعة صفة له بل قد يكون جباناً فتكون بذلك أسماء كاذبة لذا لا يجب أن يكون الاسم منها موافقة للصفة الموافقة له في المادة ولأن أسماء الله مشتقة من صفاته والمخلوقين أسمائهم مشتقة من مصادرها الجامدة وهي المصدر وهو لا يدل على الوصف.

القاعدة السابعة: إن صفات الله وأسماءه معلومة من جهة، ومجهولة من جهة أخرى:

فهي معلومة المعاني اللغوية من حيث تعلم العرب معانيها من كلامها فالسمع إدراك المسموعات والبصر إدراك المبصرات وهي مجهولة الكيفيات والحقائق وهذا هو معنى كلام الإمام مالك رحمة الله تعالى «الاستواء معلوم» أي من لغة العرب.

«والكيف مجهول» أي الحقيقة غير معلومة «السؤال عنه بدعة» أي السؤال عن الكيفية «والإيمان به واجب» أي اعتقاد وثبوت صفة الاستواء لله سبحانه مع العلم بمعناها والجهل بكيفيتها.

هذا والمعنى اللغوي هو معنى عام لا اختصاص له بموصوف فلا يلزم من علمه من اللغة كون صفاته مماثلة لصفات خلقه وأما الكيفية فهي المعنى الخاص بالصفة وهذا لا يعلمه إلا الله لأن العلم بالكيفيات فرع العلم بكيفية الذات والذات مجهولة الكيفية فكذلك الصفات مجهولة الكيفية وبذا يجاب على السؤال الذي مجمله هل صفات الله وأسماؤه متشابه أو محكمة؟ فإن الصفات والأسماء متشابهة من جهة

الكيفيات محكمة من جهة المعنى اللغوي ومعنى التشابه هنا هو الجهل بالكيفيات ومعنى محكمة إنها معلومة المعنى اللغوي.

وبهذه القاعدة يتبين أن مذهب السلف هو التفويض في الكيفية دون المعنى اللغوي خلافاً لمذهب المفوضة من الجهمية الذين يفوضون في المعنى اللغوي وإن أسماء الله وصفاته لها معاني صحيحة لائقة بجلال الله وعظمته وإن علمنا معناها اللغوي وإن كانت دلالته عامة فليس من لازمه التمثيل الذي نفته أدلة الكتاب والسنة كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وإن الإيمان بالأسماء والصفات واجب لا ينافي وجوب الإيمان بها كون كيفيتها مجهولة لنا وإن الإيمان بها مجمل فيما لا يعلم حقيقته على التفصيل لكي نؤمن تفصيلًا بأفرادها وما تضمنته دلالتها من معنى لغوي يعلم من لغة العرب.

القاعدة الثامنة: إن صفات الله وأسماءه مترادفة من جهة دلالتها على ذات الباري جل شأنه:

إذ جميع أسماء الله وصفاته تدل على ذات الباري جل وعلا وحده لأنها مختصة به، وهي متباينة لأن كل صفة واسم يدل على معنى لا يدل عليه الآخر فكل صفة تدل على معنى لا تدل عليه الأخرى وكل اسم يدل على معنى لا يدل عليه الاسم الآخر فله سبحانه من كل صفة كمال ومن كل اسم كمال.

وبذا يتبين فساد قول المعتزلة، إن أسماء الله لا تدل إلا على الذات وإنها مترادفة في المعنى وهو دلالتها على الذات وفي قولهم: إن صفات الله مترادفة لا دلالة لها على معنى يتصف به ربنا جل شأنه.

وفساد قول المفوضة: إن أسماء الله وصفاته لا تدل على معنى أصلًا وإنما هي حروف تعبدنا الله بقراءتها.

وبذلك نجيب على السؤال القائل: هل صفات الله وأسمائه مترادفة أو متباينة ويعلم إن الحق عدم إطلاق القول بأحدهما بل لا بد من التفصيل وإن أسماء الله وصفاته لها دلالتان:

دلالة على الذات ودلالة على الصفات وإن كل صفة مستقلة في الدلالة على معناها وإن الله له من كل صفة كمال يليق به وله من كل اسم مثل ذلك.

وإنه لا تناقض بين العلمية فيها والوصفية وإن الصفة ليست هي الأخر لاختلاف المعنى والاشتقاق والمادة.

وهكذا الحال في أسمائه تعالى.

وإن أسمائه حسنى لدلالتها على أحسن اسم وأتم معنى وأعلا كمال ووصف كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾. قال ابن عباس رضي الله عنهما الصمد السيد والكامل.

القاعدة التاسعة: الألفاظ الواردة في باب الأسماء والصفات نوعان:

النوع الأول: ألفاظ واردة في الكتاب والسنة فالواجب الإيمان بها سواء عرفنا معناها أو لم نعرف، فما علمنا معناه آمنا به مفصلًا كما أخبر الله عنه أو كما أخبر عنه الرسول ﷺ وما لم نهتدي لمعرفة معناه آمنا به على إجماله وما علمناه من جهة وجهلناه من جهة آمنا به مفصلًا من حيث علمنا تفصيله وآمنا به مجملًا من حيث جهلنا معناه كما أننا لا نعبر عن عقائد قلوبنا إلا بهذه الألفاظ لأنها نص في معناها ولأن دلالتها على مراد الشارع أخص من دلالة اللغة على معانيها إذ هي حقيقة شرعية والقاعدة تقتضي تقديمها على الحقيقة اللغوية ونحن

عندما نعبر عن الحقائق العقدية بها نستعملها حاملة لمعناها الذي أراده الله ورسوله ﷺ بها وعندئذ يحرم استعمالها في غير ما وضعت له في قول الله ورسوله بل يجب أن لا نفهم منها إلا ما أراد الله ورسوله ﷺ ولا يحق لنا أن نحملها على معنى عام أو معنى خاص بنا ولا نحملها على ما يوافق مذاهبنا العقدية لأن ذلك تحريف للكلام عن مواضعه.

النوع الثاني: ألفاظ لم يرد بها كتاب ولا سنة كلفظ الحيز والجهة والتركيب والعرض ونحو ذلك فلا نحكم عليه بنفي ولا إثبات حتى يتبين لنا معناها وعندئذ يقر الحق ويرد الباطل. وأما اللفظ فيحرم استعماله في المعنى الحق لما في هذا الألفاظ من الاحتمال للحق والباطل مما يؤدي إطلاق اللفظ إلى احتمال كل منهما ولا معين لواحد منهما من اللفظ وذلك لاختلاف معانيها بحسب الاصطلاحات فالاشتراك والاحتمال جاءها من جهة الاستعمال إذ كل صاحب مذهب يقصد معنى قد يعتقد أنه باطل وقد يعتقد إنه حق إلا أنه لا بأس باستعمالها لمن لا يفهم إلا بها مقرونة بما يعينها للحق وذلك كمخاطبة من لا يفهم العربية بلغته التي يفهمها وهذا داخل في تبليغ ما أنزل على النبي ﷺ من الحق والهدى.

القاعدة العاشرة:

القول في الصفات كالقول في الذات والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر فالصفات فرع عن الذات فإن كانت له ذات ثابتة في الوجود فلا بد وأن تكون له صفات لاستحالة وجود ذات في خارج الذهن عارية عن صفاتها لأن الصفات من لوازم وجود الذوات في خارج الذهن وإذا كانت ذات الباري جل وعلا مجهولة الكيفية فكذلك صفاته ومهما يقال عن الذات فهو لازم في الصفات، فالصفات تحذو حذو الذات في كل شيء فإذا كانت الذات محدثة كانت الصفات

محدثة كذلك، وإذا كان الذات قديمة فكذلك الصفات قديمة وبذا يتبين فساد قول الجهمية والمعتزلة النفاة للصفات بدعوى لزوم التشبيه المذموم في إثباتها وكما إن القول في الصفات كالقول في الذات فإن الصفات كلها من جنس واحد من جهة الإثبات والنفي والحدوث والقدم والنقص والكمال فما لزم أحد الصفات من ذلك لزم الصفة الأخرى وأما إثبات بعض الصفات وإعطائها حكم ونفي بعض الصفات وإعطائها حكم آخر مع ورود الكل في كتاب الله وسنة فذلك تحكم يأباه العقل السليم والشرع الحكيم إذ هو لا يفرق بين المتشابهات ولا يجمع بين المفترقات فصفات الباري يجب إثباتها كلها ومن أثبت بعضها ونفي البعض فقد فرق بين المتشابهات لأن ما يلزم في الصفة منها هو لازم في الصفة الثانية وبذا يرد على الأشاعرة المثبتين لبعض الصفات دون البعض ورد على المعتزلة المثبتين للأسماء دون الصفات إذ كلهم من جنس واحد فإذا وجب إثبات الأسماء وجب إثبات الصفات والعكس صحيح وإذا وجب إثبات بعض الأسماء وبعض الصفات فالواجب إثبات البعض الآخر فمهما يقال في الأسماء يقال في الصفات أو العكس ومهما يقال في صفة فهو يقال في نظيرها من صفات الله فمن أثبت السمع يلزم أن يثبت المحبة وإن قال: إن التشبيه المذموم لازم في إثبات المحبة قيل وهو لازم في إثبات السمع ومن أثبت اسماً لزمه إثبات الصفة منه وإن لزم التشبيه المذموم في الصفة لزم أيضاً في الاسم.

الخاتمة

في معنى التوحيد المطلوب اعتقادة:

هو ما شمل أنواع التوحيد المتقدمة ومعناه الجامع لها هو الإقرار والاعتراف الجازم بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه ومدبره متصفاً بصفات الكمال والجلال له الأسماء الحسنى والصفات العليا المستحق للعبادة دون ما سواه فلا أحد يستحق الذل والحضور التام سواه(١). مع النطق به باللسان واعتقاده بالقلب والعمل به بالجوارح وبذا يعلم أن التوحيد له ثلاثة أركان هي:

أولاً: قول اللسان.

ثانياً: اعتقاد بالقلب.

ثالثاً: عمل الجوارح.

والحمد لله رب العالمين وصل الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر شرح الطحاوية (٢٣).

مراجع كتاب التوحيد
مفهومه، مصادره، أنواعه

١ ـ الأسئلة والأجوبة الأصولية: للشيخ عبد العزيز السلمان.
٢ ـ اقتضاء الصراط المستقيم.
٣ ـ أعلام السنة المنشورة: للشيخ حافظ الحكمي.
٤ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية: لابن القيم.
٥ ـ أعلام الموقعين: لابن القيم.
٦ ـ بدائع الفوائد: لابن القيم الجوزية.
٧ ـ بيان تلبيس الجهمية.
٨ ـ التبصير في أصول الدين: للسفرائيني.
٩ ـ تجريد التوحيد: للمقري.
١٠ ـ تفسير البغوي.
١١ ـ التسهيل لعلوم التنزيل: لابن جري.
١٢ ـ تاريخ الفرق الإسلامية: للغرامي.
١٣ ـ الجواب الشافي: لابن القيم.
١٤ ـ جواب أهل العلم والإيمان: لابن تيمية.
١٥ ـ درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام ابن تيمية.
١٦ ـ الرسالة التدمرية من مجموعة النفائس: مكتبة الرياض الحديثة.
١٧ ـ الرسالة الحموية: لابن تيمية من مجموع النفائس.
١٨ ـ زاد المسير: لابن الجوزي.
١٩ ـ شرح الطحاوية: لابن أبي العز الحنفي.
٢٠ ـ شرح العقيدة الأصفهانية: لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٢١ ـ شرح النسفية: للتفتازاني.
٢٢ ـ شذرات البلاتين: طبعة المكتبة السلفية بمصر.

٢٣ ـ طرق الوصول إلى العلم المأمول: للشيخ عبد الرحمن السعدي.
٢٤ ـ العقائد السلفية: للشيخ أحمد آل بوطامي.
٢٥ ـ علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين؛ للدكتور نعسان.
٢٦ ـ الفرق بين الفرق: للبغدادي، دار التراث، بيروت.
٢٧ ـ القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف: للمؤلف.
٢٨ ـ قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية.
٢٩ ـ الكواشف الجلية: للشيخ عبد العزيز السلمان.
٣٠ ـ لوامع الأنوار البهية: للسفاريني.
٣١ ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، طبعه وزارة الأوقاف الكويتية.
٣٢ ـ لوامع الأنوار السنية: للسفاريني.
٣٣ ـ معارج القبول: للشيخ حافظ الحكمي.
٣٤ ـ مدارج السالكين: لابن القيم.
٣٥ ـ مقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري.
٣٦ ـ مجموع مهمات المتون: أم البراهين، طبعة البابي الحلبي.
٣٧ ـ الملل والنحل: للشهرستاني.
٣٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل: طبعة المكتب الإسلامي.
٣٩ ـ مجموعة الرسائل والمسائل: لابن تيمية.
٤٠ ـ موافقة شرع المعقول لصحيح المنقول هامش منهاج السنة النبوية.
٤١ ـ مجموعة التوحيد: لابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب، طبعة قطر.
٤٢ ـ المفردات: للراغب.
٤٣ ـ مجموعة الرسائل الكبرى: لابن تيمية.
٤٤ ـ المواقف: للإيجي.
٤٥ ـ مختار الصحاح: لأبي بكر الرازي.
٤٦ ـ نقض المنطق لابن تيمية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة